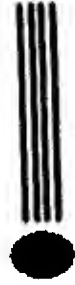


مسائل خالف فيها الحنفية أصول مذهبهم "دراسة نظرية تطبيقية"



د. سامية بنت عبد الله غائب نظر بخاري (*)

المستخلص

البحث دراسة نظرية تطبيقية تناول بعض القواعد الأصولية عند الحنفية مع بيان بعض المسائل التي خالفوا فيها أصل مذهبهم، وأسباب ذلك.

وقد تم تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: حكم العام.

المبحث الثاني: خبر الواحد فيما تعم به البلوى.

المبحث الثالث: خبر الواحد إذا خالف للقياس.

وفي كل مبحث تم بيان آراء الأصوليين في المسألة مع توضيح بعض المسائل التي خالف فيها الحنفية أصل مذهبهم وبين أسباب ذلك - إن وجدت - وقد اتضح

(*) أستاذ مساعد (تخصص فقه وأصوله) قسم الدراسات الإسلامية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الملك عبد العزيز، جدة.

من خلال البحث أن بعض المسائل التي اعترض بها خصوم الحنفية على الحنفية بأنهم خالفوا فيها أصل مذهبهم فإن للحنفية أسباباً قوية في ذلك.

وقد اختتمت البحث بخاتمة ذكرت فيها نتائج البحث وتوصياته.

والحمد لله رب العالمين.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين القائل سبحانه وتعالى: ﴿وَقَدْ رَآهُ نَبِيُّ غِنَا﴾ (١)، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين القائل صلى الله عليه وسلم "من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين" (٢).

وبعد: إن من أعظم العلوم الشرعية وأبعدها أثراً في تكوين العقل الفقهي علم أصول الفقه. وهذا العلم هو الذي يبين المناهج التي سلكها العلماء في استنباطهم للأحكام الشرعية.

ولقد سلك علماء الحنفية في تحرير أصول الفقه مسلكاً عملياً تأثر بالفروع الفقهية المنقولة عن أئمتهم فربطوا الأصول بالفروع واستخرجوا القواعد والضوابط الأصولية المقررة لفروع مذهبهم، إلا أن بعضاً من تلك القواعد لم يكن مطرداً، بل خالفوه في بعض المسائل التي اعترض عليهم بها الخصوم.

(١) سورة طه آية ١١٤.

(٢) رواه البخاري في صحيحه، كتاب العلم، باب من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين،

وهذا البحث عبارة عن دراسة نظرية تطبيقية لبعض القواعد الأصولية عند الحنفية مع بيان مسائل خالفوا فيها ذلك الأصل.

سبب اختياري للموضوع:

أثناء قراعتي في كتب أصول الفقه وجدت العديد من المسائل التي خالف فيها الحنفية أصول مذهبهم، ووجدت اعتراضات خصوم الحنفية على الحنفية؛ مما أثار في نفسي رغبة شديدة في معرفة الأسباب التي دعت الحنفية لمخالفة أصل مذهبهم، فتتبعت المسائل في كتب أصول فقه الحنفية وكذا في كتب فقه الحنفية فوجدت أن العديد من المسائل التي أدعي فيها على الحنفية بمخالفة أصل مذهبهم لم يخالف فيها الحنفية أصل المذهب أو كان لهم أسباب لذلك.

أهمية الموضوع:

١- البحث دراسة نظرية تطبيقية (في فروع مذهب الحنفية) وليس بحثاً نظرياً مجرداً لذا فهو يسهم في إثراء الفقه والأصول، فلا يتيه القارئ في جزئيات دون معرفة الأصول، بل يتعرف على الأصل كما يتعرف على الجزئيات التي خالفت هذا الأصل والأسباب التي دعت إلى تلك المخالفة مما يساعده في ضبط جزئيات المسائل.

٢- البحث له أثر كبير في بناء الفكر الفقهي.

حدود البحث ومجاله:

لما لم يكن الغرض من كتابة البحث تقديمه لنيل شهادة ماجستير أو دكتوراه لذا فإني لم أتوسع فيه بل قصرته على بعض القواعد الأصولية، كما أنني لم

استقص كل المسائل التي خالف فيها الحنفية تلك الأصول، بل ذكرت أهم هذه المسائل وأشهرها.

خطة البحث:

احتوى البحث على مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة:

المقدمة: جاء فيها تقرير الموضوع وأسباب اختياره وأهميته وحدود البحث ومجاليه وخطة البحث ومنهج البحث والدراسات السابقة.

المبحث الأول حكم العام واشتمل على مطلبين:

المطلب الأول: آراء الأصوليين في دلالة العام على الشمول.

المطلب الثاني: مسائل خالف فيها الحنفية هذا الأصل.

المبحث الثاني: خبر الواحد فيما تعم به البلوى واشتمل على مطلبين:

المطلب الأول: آراء الأصوليين في قبول خبر الواحد إذا كان فيما تعم به البلوى.

المطلب الثاني: مسائل خالف فيها الحنفية هذا الأصل.

المبحث الثالث: خبر الواحد إذا خالف القياس واشتمل على مطلبين:

المطلب الأول: آراء الأصوليين في قبول خبر الواحد إذا خالف القياس.

المطلب الثاني: مسائل خالف فيها الحنفية هذا الأصل.

الخاتمة واشتملت على نتائج البحث وتوصيته.

منهج البحث:

البحث دراسة أصولية فقهية اتبعت فيه المنهج التالي:

أولاً: في الجزء النظري القائم على أصول الفقه بينت آراء الأصوليين في المسألة شاملاً لرأي الحنفية ومخالفهم وذلك ليظهر الموضوع بصورة واضحة حتى إذا ورد اعتراض على الحنفية بمخالفة هذا الأصل تكون المسألة ظاهرة.

وفي الجزء الفقهي ذكرت أهم المسائل التي خالف فيها الحنفية أصل مذهبهم. وكنت في تحرير الأقوال أذكر آراء المذاهب الأربعة في المسألة، ثم أذكر أدلة الحنفية في المسألة مع مناقشتها مبينة في النقاش الاعتراض الذي اعترض به على الحنفية في مخالفة أصل مذهبهم، ثم الأسباب التي ذكرها الحنفية لذلك (إن وجدت). ثانياً: عند تحرير الآراء الأصولية والفقهية اعتمدت - بفضل الله - على كتب المذاهب المعتمدة.

ثالثاً: ما قمت بنقله حرفياً من أي مرجع وضعته بين علامتي تنصيص ".

رابعاً: قمت ببيان المعاني الغامضة والمفردات الغريبة الواردة في البحث.

خامساً: قمت بتخريج الأحاديث من المصادر الأصلية. وإذا كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما قد اكتفي به إلا إذا دعت الحاجة لتخريجه من غيرهما.

وإذا كان الحديث ليس في الصحيحين أو أحدهما ذكرت حكم علماء الحديث عليه من حيث الصحة والضعف.

سادساً: عند التوثيق من المراجع رتبناها أبجدياً.

سابعاً: قمت بذكر ترجمة للأعلام الذين ورد ذكرهم في البحث باستثناء مشاهير الأعلام كالخلفاء الأربعة (أبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهم) والأئمة الأربعة (أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد رحمهم الله) والإمام البخاري والإمام مسلم.

الدراسات السابقة:

تناولت بعض كتب أصول الفقه الاعتراض على الحنفية بمخالفة أصل مذهبهم بذكر بعض المسائل التي خالفوا فيها ذلك الأصل دون أي تفصيل.

وفي حدود علمي لم يكتب في هذا الموضوع قبل ذلك بهذه الصورة المفصلة التي كتبت بها البحث.

وختاماً: فإنني قد بذلت جهدي في كتابة هذا البحث فما كان فيه من صواب فيفضل الله ومنته، وما كان فيه من خطأ أو نقص فهو مني وأستغفر الله منه.

وأسأله سبحانه أن يجعل عملي خالصاً مقبولاً. وأقدم شكري ودعائي لكل من أرشدني إلى خلل أو قصور (غير مقصود) في البحث.

ولله الحمد من قبل ومن بعد.

المبحث الأول : حكم العام

اشتمل المبحث على مطلبين:

المطلب الأول:

آراء الأصوليين في دلالة العام على الشمول.

المطلب الثاني:

مسائل خالف فيها الحنفية هذا الأصل.

المطلب الأول : آراء الأصوليين في دلالة العام على الشمول

العموم في اللغة: الشمول يقال عمّ الشيء عموماً أي شمل الجماعة^(٣). ويقال
عما هذا الأمر يعمنا عموماً إذا أصاب القوم أجمعين^(٤). العام في اصطلاح
الأصوليين: ما يتناول أفراداً متفقة الحدود على سبيل الشمول^(٥).

للمذهب عند الحنفية أن العام يوجب الحكم في جميع ما تناوله قطعاً وقيناً^(٦)
(وذلك قبل أن يخصص فإذا خصص أصبحت دلالته على ما بقي من الأفراد ظنية
لا قطعية).

(٣) انظر: للقاموس المحيط باب الميم فصل للصين ١١٩/٤.

(٤) انظر: معجم مقاييس اللغة ١٨/٤.

(٥) انظر: كشف الأسرار شرح المصنف على المنار ١٥٩/١.

(٦) انظر: أصول السرخسي ١٣٢/١. أصول فخر الإسلام البزدوي ٥٨٧/١. للتوضيح
في حل غوامض التتقيح ٤٠/١. شرح نور الأنوار على المنار ١٦١/١. كشف
الأسرار عن أصول البزدوي ٥٨٧/١. كشف الأسرار شرح المصنف على المنار
١٦١/١. المغني في أصول الفقه ٩٩.

وذهب الجمهور إلى أن دلالة العام على شمول جميع الأفراد ظنية^(٧).

وبناء على مذهب الحنفية أن العام يوجب الحكم فيما تناوله قطعاً فإنه لا يجوز تخصيصه (ابتداءً) بخبر الواحد^(٨) ولا بالقياس^(٩).

المطلب الثاني : مسائل خالف فيها الحنفية هذا الأصل

المسألة الأولى : تحريم الجمع بين المرأة وعمتها والمرأة وخالتها

أجمع العلماء على تحريم الجمع بين المرأة وعمتها، والمرأة وخالتها . فلا تنكح الكبرى على الصغرى ولا الصغرى

(٧) انظر: الإبهاج في شرح المنهاج ٨٩/٢. البحر المحيط ٢٦/٣. للتلويح إلى كشف حقائق التنقيح ٤٠-٣٩/١. روضة الناظر ١٢٦/٢ شرح العضد على مختصر منتهى ابن الحاجب ١٠١/٢ الموافقات ٢٦٥/٣. للوجيز في أصول الفقه ٣١٧. وذهب مشايخ سمرقند من الحنفية إلى مثل ما ذهب إليه الجمهور.

انظر: كشف الأسرار شرح المصنف على المنار ١٦٦/١. (٨) قسم الحنفية الحديث من حيث روايته (أي من حيث السند) إلى ثلاثة أقسام متواتر ومشهور وأحاد.

قال في التوضيح: الخبر لا يخلو من أن يكون رواته في كل عهد قومياً لا يحصى عددهم ولا يمكن تواطؤهم على الكذب لكثرتهم وعدالتهم وتبيان أماكنهم أو تصوير كذلك بعد القرن الأول أولاً تصوير كذلك، بل رواته أحاد. فالأول متواتر ويوجب علم اليقين، والثاني مشهور ويوجب علم الطمأنينة، والثالث خبر الواحد ويوجب غلبة الظن.

انظر: للتوضيح في حل غولمض التنقيح ٣٠٢/٢.

(٩) انظر: أصول السرخسي ١٣٣/١. أصول فخر الإسلام للبزدوي ٥٩٥/١. للتوضيح في حل غولمض التنقيح ٤٠/١. كشف الأسرار شرح المصنف على المنار ١٦٥/١. كشف الأسرار عن أصول للبزدوي ٥٩٣/١. المغني في أصول الفقه ١٠٠.

على الكبرى^(١٠).

ودليلهم على ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم "لا يُجمع بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالتها"^(١١).

وقد خص هذا الحديث عموم قوله تعالى: ﴿وَأَجَلٌ لَّكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾^(١٢).
المناقشة:

اعترض الشافعي على الحنفية تخصيصهم الآية بهذا الحديث لأن ذلك مخالف لأصل مذهبهم قال رحمه الله: "ولم نعلم فقيهاً سئل لم حرم الجمع بين المرأة

^(١٠) لنظر: الإجماع ٤١.

^(١١) رواه الشيخان وأصحاب السنن عن أبي هريرة رضي الله عنه. (وللفظ لهما)
نظر: صحيح البخاري بحاشية السندي، كتاب النكاح، لا تنكح المرأة على عمتها ٢٤٥/٣. صحيح مسلم بشرح النووي، كتاب النكاح، باب تحريم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها ١٩٠/٩. للجامع الصحيح للترمذي، كتاب النكاح، باب لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها ٤٣٣/٣. مختصر سنن أبي دلود، كتاب النكاح، باب ما يكره أن يجمع بينهما من النساء ١٥/٣. سنن النسائي، كتاب النكاح، باب الجمع بين المرأة وعمتها ٩٦/٦. سنن ابن ماجه، كتاب النكاح، باب لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها ٦٢١/١.

هذا وقد أخرج البخاري والنسائي نحوه عن جابر بن عبدالله رضي عنه. وأخرج للترمذي نحوه عن ابن عباس وعلي وابن عمر وعبدالله بن عمرو وأبي سعيد الخدري وأبي أمامة وجابر وعائشة وأبي موسى الأشعري وسمرة بن جندب رضي الله عنهم. وأخرج أبو دلود نحوه عن ابن عباس رضي الله عنهما. كما أخرج ابن ماجه نحوه عن أبي سعيد الخدري وأبي موسى الأشعري رضي الله عنهما.

نظر: المراجع السابقة.

^(١٢) سورة النساء آية ٢٤.

وعمتها وخالتها إلا قال بحديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم.

فإذا ثبت بحديث منفرد عن النبي صلى الله عليه وسلم شيئاً فحرمه بما حرّمه به النبي صلى الله عليه وسلم، ولا علم له أن النبي صلى الله عليه وسلم قاله إلا من حديث أبي هريرة، وجب عليه إذا روى أبو هريرة أو غيره من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم حديثاً آخر لا يخالفه بحديث مثله عن النبي صلى الله عليه وسلم أن يحرم به ما حرم النبي صلى الله عليه وسلم ويحل به ما أحل النبي صلى الله عليه وسلم إلى أن قال: "وليس يسأل أحد من أهل العلم علمته إلا قال: إنما نثبت من الحديث. وهو يرد مثل هذا الحديث وأقوى منه مراراً" (١٣).

رد الحنفية:

- ١- قال في الهداية: الحديث مشهور (١٤) فتجوز الزيادة به على الكتاب (١٥). وقال في فتح القدير: الحديث مشهور ثابت في صحيح مسلم وابن حبان (١٦). ورواه

(١٣) انظر: الأم ٥/٥.

(١٤) الحديث المشهور هو ما كان من الأحاد في الأصل ثم انتشر فصار ينقله قوم لا يتوهم نواطوهم على الكذب. وهم أصحاب القرن الثاني بعد الصحابة الكرام - رضي الله عنهم - ومن بعدهم. ويوجب ظناً فوق ظن خبر الأحاد أو يقال يوجب علم للطمأنينة.

انظر: الأقال الأصولية للكرخي ٨٧. ونظر البحث ص ١٢.

(١٥) انظر: الهداية ٢١٦/٣-٢١٧.

(١٦) هو الحافظ الإمام أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان البستي صاحب التصانيف. سمع الحسين الهروي وأبا عبد الرحمن النسائي والحسن بن سفيان وأماً لا يحصون من مصر إلى خراسان. حدث عنه الحاكم ومنصور الخالدي وآخرون. من مصنفاته المسند الصحيح والتاريخ والضعفاء. قال الحاكم: كان ابن حبان من

أبو داود^(١٧) والترمذي^(١٨) والنسائي^(١٩). وتلقاه الصدر الأول بالقبول من الصحابة والتابعين، ورواه الجعفي وغيرهم: أبو هريرة^(٢٠) وجابر^(٢١) وابن

لوعة العلم في الفقه واللغة والحديث والوعظ. توفي سنة أربع وخمسين وثلاثمائة للهجرة، وهو في الثمانين.

انظر: تذكرة الحفاظ ٩٢٠/٣-٩٢٤.

(١٧) هو الثبت سيد الحفاظ سليمان بن الأشعث بن إسحاق السجستاني. صاحب السنن. ولد سنة ثنتين ومائتين للهجرة. سمع أبا عمر الضرير ومسلم بن إبراهيم وعبدالله بن رجاء وخلقاً كثيراً. حدث عنه الترمذي والنسائي وآخرون. قال الحاكم أبو عبدالله: أبو داود إمام أهل الحديث في عصره توفي سنة خمس وسبعين ومائتين للهجرة.

انظر: المرجع السابق ٥٩١/٢-٥٩٣. سير أعلام النبلاء ٢٠٣/١٣-٢٢١. طبقات الحنابلة ١٥٩/١-١٦٢.

(١٨) هو الإمام الحافظ أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة السلمي الترمذي الضرير مصنف الجامع وكتاب العلل. تفقه في الحديث بالبخاري. قال الحاكم: سمعت عمر ابن علك يقول: مات البخاري فلم يخلف بخراسان مثل أبي عيسى في العلم والحفظ والورع والزهد. مات سنة تسع وسبعين ومائتين للهجرة بترمذ.

انظر: تذكرة الحفاظ ٦٣٣/٢-٦٣٥.

(١٩) هو الحافظ الإمام أبو عبدالرحمن بن شعيب بن علي النسائي صاحب السنن. ولد سنة خمس عشرة ومائتين للهجرة كان شديد العبادة بالليل والنهار. قال الدارقطني: كان أفقه مشايخ مصر في عصره وأعلمهم بالحديث والرجال. كان رحمه الله إماماً حافظاً ثباتاً. جاهد في سبيل الله واستشهد بدمشق (من جهة الخوارج). سنة ثلاث وثلاثمائة للهجرة.

انظر: المرجع السابق ٦٩٨-٧٠١.

(٢٠) قال أبو عمر: اختلف في اسم أبي هريرة واسم أبيه اختلافاً كبيراً فيقال اسمه عبدالله بن عامر ويقال عبدالله بن عبد شمس ويقال عبدالرحمن بن صخر الدوسي. وقيل غير ذلك. يكنى بأبي هريرة لأنه وجد هرة فحملها في كفه. روى كثيراً من الأحاديث عن الرسول صلى الله عليه وسلم. روي عنه أنه قال: لم يكن من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر حديثاً مني إلا عبدالله بن عمر؛ فإنه كان يكتب ولا يكتب.

عباس^(٢٢) وابن عمر^(٢٣) وابن مسعود^(٢٤) وأبو سعيد الخدري^(٢٥) رضوان

كان إسلامه بين الحديبية وخيبر قنم المدينة مهاجراً وسكن الصفة. لازم رسول الله صلى الله عليه وسلم. توفي رضي الله عنه سنة سبع وخمسين وقيل تسع وخمسين للهجرة.

انظر: الإستيعاب في أسماء الأصحاب ٢٠٠/٤-٢٠٧. الإصابة في تمييز الصحابة ٢٠٨-٢٠٠/٤.

(٢١) هو جابر بن عبدالله بن عمرو بن حرام الأنصاري السلمي. أحد المكثرين من رواية الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم. شهد العقبة وغزا مع الرسول صلى الله عليه وسلم أكثر الغزوات. كان آخر أصحاب للنبي صلى الله عليه وسلم موتاً بالمدينة. توفي رضي الله عنه سنة ثمان وسبعين للهجرة. وقيل سنة أربع وسبعين. انظر: المرجع السابق ٢١٤/١-٢١٥.

(٢٢) هو عبدالله بن عباس بن عبدالمطلب بن هاشم بن عبد مناف القرشي الهاشمي. ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم. ولد وبنو هاشم بالشعب قبل الهجرة بثلاث سنين، وقيل خمس والأول أثبت. دعا له الرسول صلى الله عليه وسلم بأن يفقهه الله فسي للدين ويعلمه التأويل. قال عطاء - رحمه الله -: ما رأيت قط أكرم من مجلس ابن عباس، أكثر فقهاً وأعظم خشية. إن أصحاب الفقه عنده وأصحاب القرآن عنده وأصحاب الشعر عنده، يصدرهم كلهم من ولد واسع. كان يسمى البحر لكثرة علمه. توفي رضي الله عنه بالطائف سنة ثمان وستين من الهجرة على الصحيح. انظر: المرجع السابق ٣٢٢/٢-٣٢٦.

(٢٣) هو عبدالله بن عمر بن الخطاب بن نفيل القرشي العدوي. ولد سنة ثلاث من البعثة النبوية. هاجر وهو ابن عشر سنين عرض على النبي صلى الله عليه وسلم ببدر فاستصغره ثم بأحد فكنك ثم بالخنق فأجازه وهو يومئذ ابن خمس عشرة سنة. من المكثرين من رواية الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم. رأى رؤية فقصها على حفصة رضي الله عنها فقصتها على النبي صلى الله عليه وسلم فقال (نعم الرجل عبدالله لو كان يصلي من الليل) فكان بعد لا ينام من الليل إلا القليل. كان كثير -

فكر وإبداع

الله عليهم. ثم قال: ويعني بالزيادة تخصيص عموم قوله تعالى: ﴿ وَأَجِلْ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ ﴾^(٢٦) وقال في نصب الرأية لأحاديث الهداية: وأخرج البخاري نحوه عن جابر^(٢٧). وروى الطبراني^(٢٨) نحوه من حديث ابن عباس وزاد فيه: "فإنكم إذا فعلتم ذلك فقد قطعتم أرحامكم"^(٢٩).

-الورع والعلم والاتباع لأثار رسول الله صلى الله عليه وسلم. توفي سنة ثلاث وسبعين للهجرة.

نظر: للمرجع السابق ٣٣٨-٣٤١. الاستيعاب في أسماء الأصحاب ٣٣٣/٢-٣٣٧.^(٢٤) هو عبدالله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهذلي أبو عبدالرحمن، أسلم في أول الإسلام قبل عمر بن الخطاب - رضي الله عنهما - شهد بدرًا والمشاهد بعدها. هاجر الهجرتين. حدث عن النبي صلى الله عليه وسلم بالكثير. وهو - - من العشرة المبشرين بالجنة. وهو أول من جهر بالقرآن بمكة. توفي رضي الله عنه سنة ثنتين وقيل ثلاث وثلاثين للهجرة.

نظر: للمرجعين السابقين ٣٠٨-٣١٦، ٣٦٠-٣٦١.

^(٢٥) هو سعد بن مالك بن سنان الأنصاري الخزرجي. يكنى أبا سعيد الخدري مشهور بكنيته. روى عن النبي صلى الله عليه وسلم الكثير من الأحاديث. استصغره النبي صلى الله عليه وسلم بأحد واستشهد أبوه بها. غزا ما بعدها. توفي رضي الله عنه سنة أربع وسبعين للهجرة. وقيل غير ذلك.

نظر: الإصابة في تمييز الصحابة ٣٢/٢-٣٣.

^(٢٦) سورة النساء آية ٢٤.

^(٢٧) نظر تخريج الحديث ص ١٣.

^(٢٨) هو الحافظ الإمام العلامة الحجة أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني. ولد سنة ستين ومائتين للهجرة. صنف المعجم الكبير والأوسط والصغير وكتاب المناسك وغير ذلك. توفي رحمه الله سنة ستين وثلاثمائة للهجرة.

نظر: تذكرة الحفاظ ٩١٢/٣-٩١٧.

^(٢٩) نظر: نصب الرأية ١٧٠/٣.

فبالخلاصة أن أبا هريرة رضي الله عنه لم ينفرد برواية الحديث.

٢- إن العموم المذكور في الآية ﴿وَأَجَلٌ لَّكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ مخصوص بالمشاركة والمجوسية^(٣٠) والبنات من الرضاعة^(٣١) فلو كان الحديث خبر آحاد جاز التخصيص به أيضاً من غير توقف على كونه مشهوراً، إلا أن الظاهر أنه لا بد من ادعاء الشهرة؛ لأن الحديث موقعه النسخ لا التخصيص^(٣٢).

المسألة الثانية: اشتراط النصاب في زكاة الزروع والثمار

ذهب أكثر أهل العلم إلى أن الزكاة لا تجب في شيء من الزروع والثمار حتى تبلغ خمسة أوسق^(٣٣). وممن قال بهذا محمد بن الحسن^(٣٤) وأبو يوسف^(٣٥) من

(٣٠) قال تعالى: ﴿وَجَعَلْنا مِنْ دُونِهِ أَجْالاً لَّكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ [البقرة: ٢٢١].

(٣١) قال صلى الله عليه وسلم (يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة) رواه مسلم في

صحيحه، كتاب الرضاع ٢٠/١٠.

(٣٢) انظر: فتح القدير ٢١٧/٣.

(٣٣) ٥ أوسق = ٦٥٣ كيلو غرام

انظر: الفقه الإسلامي وأدلته ٨١١/٢.

(٣٤) هو أبو عبدالله محمد بن الحسن الشيباني. صاحب أبا حنيفة وأخذ الفقه عنه. وهو

الذي نشر علم أبي حنيفة - رحمه الله - بتصانيفه. كان مقدماً في علم العربية

والنحو. من كتبه: الجامع الكبير والجامع الصغير والسير الكبير والسير الصغير

والزيادات والمبسوط والآثار والحجة على أهل المدينة. توفي رحمه الله سنة تسع

وثمانين ومائة للهجرة وهو ابن ثمان وخمسين سنة.

انظر: تاج التراجم ٢٣٧-٢٣٩. الفوائد البهية في تراجم الحنفية ١٦٣.

(٣٥) هو يعقوب بن إبراهيم بن حبيب أبو يوسف القاضي صاحب أبي حنيفة - رحمه الله

الله - ولد سنة ثلاث عشرة ومائة للهجرة. وهو أول من وضع الكتب في أصول =

الحنفية^(٣٦). وإليه ذهب للمالكية^(٣٧) والشافعية^(٣٨) والحنابلة^(٣٩).

وذهب أبو حنيفة - رحمه الله - إلى عدم اعتبار النصاب وأن الزكاة تجب في قليل الخارج من الأرض وكثيره^(٤٠).

الأئمة:

مما استدل به محمد بن الحسن وأبو يوسف ما يلي:

١- قوله صلى الله عليه وسلم: "ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة"^(٤١).

"اللفقه على مذهب أبي حنيفة. بث علم أبي حنيفة رحمهما الله في الأقطار. من مصنفاته: الأمالي والصلاة والزكاة. توفي سنة ثنتين وثمانين ومائة للهجرة وقيل سنة إحدى وثمانين ومائة.

انظر: أخبار أبي حنيفة وأصحابه ٩٠-١٠٢. تاج التراجم ٣١٥-٣١٧.

^(٣٦) انظر: الأصل ١٢٢/٢-١٢٣. الجامع الصغير ١٣٠-١٣١. المبسوط ٣/٣.

^(٣٧) انظر: بلغة السالك لأقرب المسالك ١٩٩/١. حاشية للسوقي على الشرح الكبير ٤٤٧/١. الشرح الصغير ١٩٩/١. الشرح الكبير للدردير ٤٤٧/١.

^(٣٨) انظر: الأم ٣٠/٢. روضة الطالبين ٢٣٣/٢. شرح ابن قاسم الغزي على متن أبي شجاع ٢٨٥/١. مغني المحتاج ٣٨٢/١. منهاج الطالبين ٣٨٢/١.

^(٣٩) انظر: الشرح الكبير لشمس الدين بن قدامة ٥٥٥/٢. شرح منتهى الإرادات ٣٨٩-٣٨٨/١. كشف القناع، ٢٠٦/٢. المغني ٥٥٣/٢.

^(٤٠) انظر: الأصل ١٢٢/٢. بدائع الصنائع ٥٩/٢. تبیین الحقائق ٢٩١/١. الجامع الصغير ١٣٠. المبسوط ٣/٣. الهداية ٢٤٢/٢.

^(٤١) رواه الشيخان والترمذي والنسائي والشافعي من حديث أبي سعيد رضي الله عنه.

انظر: صحيح مسلم بشرح النووي، كتاب الزكاة ٥٠/٧. (واللفظ له). صحيح البخاري بحاشية السندي، كتاب الزكاة، باب زكاة الورق ٢٥١/١. وباب ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة ٢٥٩. الجامع الصحيح للترمذي، كتاب الزكاة، باب ما-

٢- قوله صلى الله عليه وسلم : ليس في حب ولا تمر صدقة حتى يبلغ خمسة لوسق^(٤٢).

فذهب الصحابان إلى أن عموم الأئمة الموجبة للزكاة في قليل الخارج وكثيرة مخصوصة بهذين الحديثين^(٤٣).

ولأنها صدقة تصرف في مصارف الزكاة فيشترط فيها النصاب ليتحقق الغنى^(٤٤).

وتمسك أبو حنيفة - رحمه الله - بعموم الآيات والأحاديث ومنها:

١- عموم قوله تعالى:

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ ﴾^(٤٥)، وقوله تعالى: ﴿وَأَتُوا حَقَّ يَوْمٍ حَصَادِهِ﴾^(٤٦) فعموم

= جاء في صدقة الزرع والتمر والحبوب ٢٢/٣. سنن النسائي، كتاب الزكاة، باب القدر الذي تجب فيه الصدقة ٤١/٥. مسند الشافعي ٣٦٩.

ورواه أحمد من حديث أبي هريرة.

نظر: مسند أحمد ٤٠٢/٢.

(٤٢) رواه مسلم والنسائي.

نظر: صحيح مسلم بشرح النووي، كتاب الزكاة ٥٢/٧. (واللفظ له). سنن النسائي،

كتاب الزكاة، باب زكاة الحبوب ٤٠/٥.

(٤٣) نظر: بدائع الصنائع ٥٩/٢. تبين الحقائق ٢٩٢/١. شرح العناية على الهداية

٢٤٢/٢. فتح القدير ٢٤٣/٢. المبسوط ٣/٣. الهداية ٢٤٢/٢.

(٤٤) نظر: تبين الحقائق ٢٩٢/١. شرح العناية على الهداية ٢٤٣/٢. المبسوط ٣/٣.

الهداية ٢٤٣/٢.

(٤٥) سورة البقرة آية ٢٦٧.

الآيتين يتناول جميع ما يخرج من الأرض، القليل منه والكثير^(٤٧).

٢- وعموم قوله صلى الله عليه وسلم: "فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ وَالْعَيُونُ أَوْ كَانَ عَثَرِيًّا"^(٤٨) العشر، وما سقى بالنضح^(٤٩) نصف العشر^(٥٠) وقوله صلى الله

^(٤٦) سورة الأنعام آية ١٤١.

^(٤٧) انظر: تبیین الحقائق ٢٩٢/١. بدائع الصنائع ٥٩/٢.

^(٤٨) قال الجوهرى: العَثَرِيُّ: الزرع لا يسقيه إلا ماء المطر.

انظر: المصباح المنير ٣٩٣/١.

وقال الخطابي هو الذي يشرب بعروقه من غير سقى. ونقل ابن قدامة عن القاضي أبي علي: العَثَرِي هو المستنقع في بركة ونحوها يصب إليه من ماء المطر في سولق تشق له. قال: واشتقاقه من العاثور وهي الساقية التي يجري فيها الماء لأن الماشي يعثر فيها. قال: ومنه لذي يشرب من الأنهار بغير مؤنة = لو يشرب بعروقه كأن يغرس في أرض يكون الماء قريباً منها فيصل إليه عروق الشجر.

انظر: فتح الباري ١١٢/٧.

^(٤٩) النضح: الرش والبل. والمراد بقوله (سقى بالنضح) أي الماء ينضح به الزرع أي يسقى بالناضح وهو السانية.

انظر: المغرب في ترتيب المعرب ٣٠٧/٢.

^(٥٠) رواه البخاري وأصحاب السنن.

انظر: صحيح البخاري بحاشية السندي، كتاب الزكاة، باب العشر فيما يسقى من ماء السماء، ٢٥٩/١. (واللفظ له). الجامع الصحيح للترمذي، كتاب الزكاة، باب ما جاء في الصدقة فيما يسقى بالأنهار وغيره، ٣٢/٣. مختصر سنن أبي داود، كتاب الزكاة، باب صدقة الزرع ٢٠٧/٣. سنن ابن ماجه، كتاب الزكاة، باب صدقة الزرع والثمار ٥٨٠/١. سنن النسائي، كتاب الزكاة، باب ما يوجب العشر وما يوجب نصف العشر ٤١/٥.

عليه وسلم: "فيما سقت الأنهار والغيم" (٥١) العُشور، وفيما سقي بالسَّانِيَة (٥٢)
نصف العُشْر (٥٣).

فلم يفصل صلى الله عليه وسلم بين القليل والكثير فلا يعتبر النصاب (٥٤).

قال أبو حنيفة العُشْر مؤنة الأرض النامية وباعتبار الخارج قل أو كثر تصير
الأرض نامية فوجب العُشْر كما يجب الخراج (٥٥).

المناقشة:

اعترض الحنفية على ما احتج به الصحابان بأنه خبر آحاد فلا يقبل في
معارضة للكتاب. فإن قيل إن ما استدل به لأبي حنيفة من آيات وأحاديث إنما
يقتضي للوجوب من غير التعرض لمقدار الموجب منه، وما استدل به الصحابان

(٥١) المراد بالغيم: المطر وجاء في غير صحيح مسلم (الفيل) باللام قال أبو عبيد: هو ما
جرى من المياه في الأنهار وهو سيل دون السيل الكبير. وقال ابن السكيت هو الماء
الجارى على الأرض.

انظر: شرح النووي على صحيح مسلم ٥٤/٧.

(٥٢) السَّانِيَة: للبعير (يسنى عليه) أي يستقى من البئر.

انظر: المغرب في ترتيب المعرب ٤١٩/١.

(٥٣) رواه مسلم وأصحاب السنن إلا الترمذي.

انظر: صحيح مسلم بشرح النووي، كتاب الزكاة، باب ما فيه العُشْر أو نصف العُشْر
٥٤/٧. (واللفظ له). مختصر سنن أبي داود، كتاب الزكاة، باب صدقة لزراع ٢٠٧/٣.

سنن النسائي، كتاب الزكاة، باب ما يوجب العُشْر وما يوجب نصف العُشْر ٤٢/٥. سنن
ابن ماجه، كتاب الزكاة، باب صدقة لزروع والثمار ٥٨١/١.

(٥٤) انظر: تبیین الحقائق ٢٩٢/١. فتح القدير ٢٤٣/٢.

(٥٥) انظر: المبسوط ٣/٣.

يقتضي بيان المقدار والبيان بخبر الواحد جائز. فالجواب أنه لا يمكن أن يحمل على البيان؛ لأنه عام فيتناول ما يدخل تحت الوسق وما لا يدخل، وما أستدل به الصاحبان خاص فيما يدخل تحت الوسق فلا يصلح بياناً للقدر الذي يجب فيه العشر؛ لأن من شأن البيان أن يكون شاملاً لجميع ما يقتضي البيان. وهذا ليس كذلك فعلم أنه لم يرد مورد البيان^(٥٦).

وحمل الحنفية ما استدلا به على زكاة التجارة فإنهم كانوا يتبايعون بالأوساق وقيمة خمسة أوسق مائتا درهم وهو نصاب الزكاة^(٥٧). ويجاب عن ذلك بأنه لا يمكن حمل الأحاديث على زكاة التجارة؛ لأنها تجب في الخارج وإن كان أقل من خمسة أوسق إذا كانت قيمته مائتي درهم ولا تجب في خمسة أوسق إذا لم تبلغ قيمته نصاباً فكان هذا الحديث نصاً في المسألة^(٥٨).

قال في فتح القدير: "والحاصل أنه تعارض عام وخاص. فمن يقدم الخاص مطلقاً كالشافعي قال بموجب حديث الأوساق، ومن يقدم العام أو يقول يتعارضان ويطلب الترجيح إن لم يعرف التاريخ، وإن عرف فالمتأخر ناسخ وإن كان العام كقولنا^(٥٩) يجب أن يقول بموجب هذا العام هنا؛ لأنه لما تعارض مع حديث

(٥٦) انظر: بدائع الصنائع ٥٩/٢.

(٥٧) انظر: تبیین الحقائق ٢٩٢/١. شرح العناية على الهداية ٢٤٣/٢. المبسوط ٣/٣. الهداية ٢٤٣/٢.

(٥٨) انظر: كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام للبزدوي ١/ ٥٩٠.

(٥٩) العام عند الحنفية قطعي فهو في إيجاب الحكم مثل الخاص فإذا وردا في حادثة وعرف تاريخهما كان الثاني ناسخاً إن كان هو العام ومخصصاً إن كان هو الخاص. -

الأوساق في الإيجاب فيما دون خمسة الأوساق كان الإيجاب أولى للاحتياط، فمن تم له المطلوب في نفس الأصل الخلفي تم له هنا" إلى أن قال "وإذا كان كذلك فهذا البحث يتم على الصاحبين لالتزامهما الأصل المذكور" (١٠).

فبالخلاصة أن محمد بن الحسن وأبا يوسف - رحمهما الله - خالفا الأصل المذكور في هذه المسألة.

- فذهب الحنفية إلى أن حديث الأوساق منسوخ بحديث "ما سقته السماء....." ونكسر بعضهم أن أبا حنيفة إنما عمل بالحديث العام دون الخاص في هذه المسألة؛ لأن الأصل عنده أن العام المتفق على قبوله أولى من الخاص المختلف في قبوله لأنهما لما تساويا رجح العام بكونه متفقاً عليه على الخاص. فقوله صلى الله عليه وسلم: "ما سقته السماء ففيه العشر" متفق على العمل به لأنهما عملا به فيما وراء الخمسة الأوساق، وحكما بتفاوت الواجب عند =

= قلة المؤنة وكثرتها، فأوجبوا العشر فيما سقته السماء ونصف العشر فيما سقي بدالية عملاً بهذا الحديث، وجعلوا الحديث الخاص مخصصاً له. وأبو حنيفة - رحمه الله - لم يعمل بالحديث الخاص أصلاً. فالمتفق على العمل به أولى من المختلف فيه. انظر: المرجع السابق. أصول السرخسي ١/١٣٣، كشف الأسرار شرح المصنف على المنار ١/١٦٤.

(٦٠) انظر: فتح القدير ٢/٢٤٣.

المبحث الثاني

خبر الواحد فيما تعم به البلوى

أشتمل المبحث على مطلبين:

المطلب الأول:

آراء الأصوليين في قبول خبر الواحد إذا كان فيما تعم به البلوى.

المطلب الثاني:

مسائل خالف فيها الحنفية هذا الأصل.

المطلب الأول

آراء الأصوليين في قبول خبر الواحد إذا كان فيما تعم به البلوى

المراد بما تعم به البلوى: أي تمس الحاجة إليه في عموم الأحوال^(٦١). أي يحتاج إليه الكل حاجة متأكدة مع كثرة تكرره^(٦٢).

(٦١) انظر: كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام للبزدوي ٣/٣٥.

(٦٢) انظر: تيسير التحرير ٣/١١٢.

قال الطوفي: ما تعم به البلوى أي ما يكثر التكليف به. وقال الشنقيطي: ما تعم به البلوى أي ما يعم التكليف به.

انظر: شرح مختصر الروضة، ٢/٢٣٣. مذكرة أصول الفقه للشنقيطي ١٤٤.

إذا ورد خبر الواحد^(٦٣) موجباً للعمل فيما نعم به البلوى فقد ذهب عامة الحنفية إلى عدم قبوله^(٦٤). بينما قبله الجمهور^(٦٥).

المطلب الثاني: مسائل خالف فيها الحنفية هذا الأصل

المسألة الأولى تنبيه الإقامة:

ذهب الحنفية إلى أن الإقامة مثلى مثلى كالأذان إلا أنه يزيد في الإقامة بعد الفلاح (قد قامت الصلاة مرتين)^(٦٦).

(٦٣) سبق بيان أن الحنفية قسموا الحديث من حيث سنده إلى ثلاثة أقسام متواتر ومشهور وآحاد. انظر ص ١٢ .

لما جمهور الأصوليين فقد قسموا الحديث من حيث سنده إلى قسمين متواتر وآحاد. فالمتواتر هو ما نقله جماعة يستحيل تواطؤهم على الكذب من أول السند إلى منتهاه ويكون مستند علمهم للمشاهدة أو السماع. والآحاد ما نقله عن النبي صلى الله عليه وسلم عدد لم يبلغ حد التواتر.

انظر: البرهان في أصول الفقه ٣٦٨/١. تقريب الوصول إلى علم الأصول ١١٩-١٢١. روضة الناظر ٢٤٤/١. منكرة أصول الفقه ٩٨. نزهة الخاطر العاطر ٢٤٤/١. الوجيز ١٦٨.

(٦٤) انظر: أصول السرخسي ٣٦٨/١. تيسير التحرير ١١٢/٣. فوائح الرجموت ١٢٨-١٢٩. كشف الأسرار شرح المصنف على المنار ٥٢/٢. كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام للبزدوي ٣٥/٣.

(٦٥) انظر: الإحكام في أصول الأحكام ١٦٠/٢. البرهان ٤٢٦/١. تنقيح الفصول ٣٧٢. روضة الناظر ٣٢٧/١. شرح الكوكب المنير ٣٦٧/٢-٣٦٩. العدة في أصول الفقه ٨٨٥/٣. المستصفى ١٧١/١.

(٦٦) انظر: البحر الرائق ٢٥٦/١. بدائع الصنائع ١٤٨/١. تحفة الفقهاء ١١٠/١. حاشية رد المحتار ٣٨٨/١. الدر المختار ٣٨٨/١. الكتاب (مختصر القدوري) ٥٩/١. للباب في شرح الكتاب ٥٩/١. المبسوط ١٢٩/١. الهداية ٢٤٣/١.

وذهب المالكية إلى أن الإقامة مفردة حتى (قد قامت الصلاة) إلا التكبير في أولها وآخرها مثني^(٦٧).

أما المذهب عند الشافعية والمنصوص عليه في الجديد فهو أن الإقامة إحدى عشرة كلمة (الله أكبر الله أكبر، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن محمداً رسول الله، حي على الصلاة، حي على الفلاح، قد قامت الصلاة، قد قامت الصلاة، الله أكبر، الله أكبر، لا إله إلا الله)^(٦٨) فصفاة الإقامة في المذهب الجديد عند الشافعية كصفاة الإقامة عند المالكية بخلاف تنبيه لفظ الإقامة.

والمذهب عند الحنابلة أن الإقامة إحدى عشرة كلمة وعليه الأصحاب. وروي عن الإمام أحمد أنه مخير بين ذلك وبين تنبيه الإقامة فلا تكره للتنبيه^(٦٩).

أدلة الحنفية:

١- عن أبي مخنورة^(٧٠) - رضي الله عنه - أن النبي صلى الله عليه وسلم علمه

(٦٧) انظر: بداية المجتهد ٣٧٦/٢. بلغة السالك لأقرب المسالك ٨٨/١. للشرح للصغير ٨٨/١. للكافي في فقه أهل المدينة المالكي ٣٨. للمدونة الكبرى ٦٢/١.

(٦٨) انظر: الأم ٨٥/١. روضة الطالبين ١٩٨/١. فتح العزيز شرح الوجيز ١٦٠/٣. المجموع ٩٢/٣. المذهب ١٩٩/١.

(٦٩) انظر: الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف ٤١٣/١. للفروع ٣١٥/١. كشف القناع ٢٣٧/١. المحرر ٣٦/١ منتهى الإرادات ٥٤/١.

(٧٠) أبو مخنورة (المؤنن) اسمه أوس - ويقال سمرة - بن معير بن عريج بن سعد ابن جمح. قال البلاذري: الأثبت أنه أوس، وجزم ابن حزم بأن سمرة أخوه. وقيل اسمه سلمان وقيل غير ذلك. وروى أبو مخنورة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه علمه الأذان، وقصته بذلك في صحيح مسلم وغيره. مات سنة تسع وخمسين وقيل سنة تسع وسبعين للهجرة.

انظر: الإصابة في تمييز الصحابة، ١٧٥/٤ - ١٧٦.

الأذان تسع عشرة كلمة، والإقامة سبع عشرة كلمة. وذكر الإقامة "الله أكبر الله أكبر، الله أكبر الله أكبر، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن محمداً رسول الله، أشهد أن محمداً رسول الله، حي على الصلاة، حي على الصلاة، حي على الفلاح، حي على الفلاح، قد قامت الصلاة، قد قامت الصلاة، الله أكبر، الله أكبر، لا إله إلا الله" (٧١).

قالوا: الحديث نص على العدد وعلى حكاية كلمات الأذان (٧٢).

٢- حديث عبدالله بن زيد (٧٣) أنه رأى رجلاً نزل من السماء كأن عليه ثوبين

(٧١) رواه أصحاب السنن وأحمد والبخاري والدارقطني والطحاوي.

تنظر: الجامع الصحيح للترمذي، أبواب الصلاة، باب ما جاء في الترجيع في الأذان ٣٦٧/١. (أخرجه الترمذي مختصراً وقال: هذا حديث حسن صحيح).

سنن ابن ماجه، كتاب الأذان والسنة فيه، باب الترجيع في الأذان، ٢٣٥/١. مختصر سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب كيف الأذان، ٢٧٤/١. سنن النسائي، كتاب الأذان، باب كم الأذان من كلمة، ٤/٢. مسند الإمام أحمد، أحاديث أبي محنورة المؤمن، ٤٠٩/٣. شرح السنة للبخاري، كتاب الصلاة، باب الأذان والإقامة وأنه مثنى والإقامة فرادى، ٢٥٧/٢. سنن الدارقطني، - كتاب الصلاة، باب ذكر الإقامة واختلاف الروايات فيها، ٢٣٧/١. شرح معاني الآثار للطحاوي، كتاب الصلاة، باب الإقامة كيف هي، ١٣٥/١.

قال الألباني: الحديث حسن صحيح. [صحيح سنن أبي داود، ١٠١/١].

(٧٢) انظر: فتح القدير: ٢٤٣/١.

(٧٣) هو عبدالله بن زيد بن ثعلبة بن عبدالله بن ثعلبة بن زيد بن الحرث بن الخزرج الأنصاري. وقال في الاستيعاب: هو عبدالله بن زيد بن عبد ربه بن ثعلبة بن عبدالله بن زيد بن الحرث بن الخزرج. وقال: عبدالله الأنصاري ليس في آبائه ثعلبة. شهد العقبة وبعثاً وسائر المشاهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم. وهو الذي رأى الأذان في منامه فأمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم بلالاً على ما رآه -

- أخضرين فقام على المسجد فأنن، ثم قعد قعدة، ثم قام فقال مثلها إلا أنه قال: قد قامت للصلاة قد قامت للصلاة^(٧٤).

- عبدالله. وكانت رؤياه في سنة واحدة للهجرة بعد بناء مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم. توفي بالمدينة سنة اثنتين وثلاثين للهجرة وقيل قتل بأحد. انظر: الاستيعاب في أسماء الأصحاب ٣٠٣/٢-٣٠٤. الإصابة في تمييز الصحابة ٣٠٤/٢.

^(٧٤) رواه أبو داود، من طريقين في إحداهما: فجاء رجل من الأنصار، وفي الأخرى، فجاء عبدالله بن زيد رجل من الأنصار. هذا وفي سنده عبدالرحمن بن أبي ليلى عن معاذ وذكر المنزري قول الترمذي ومحمد بن إسحاق بن خزيمة أن عبدالرحمن بن أبي ليلى لم يسمع من معاذ. قال: وما قالاه ظاهر - جذاً، فإن ابن أبي ليلى قال: ولدت لست بقين من خلافة عمر فيكون مولده سنة سبع عشرة من الهجرة، ومعاذ توفي سنة سبع عشرة أو ثمان عشرة. ولم يسمع ابن أبي ليلى من عبدالله بن زيد. وقول ابن أبي ليلى (في طريق) حدثنا أصحابنا إن أراد للصحابة. فهو قد سمع من جماعة من الصحابة فيكون الحديث مسنداً وإلا فهو مرسل.

قال الزبلي في نصب الراية: أراد به الصحابة صرح بذلك ابن أبي شيبه في مصنفه حيث روى الحديث من طريق عبدالرحمن بن أبي ليلى قال (حدثنا أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم أن عبدالله بن زيد الأنصاري جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: يا رسول الله رأيت في المنام كأن رجلاً قام وعليه بردان أخضران فقام على حائط فأنن مثى مثى وأقام مثى مثى).

انظر: مختصر سنن أبي داود للمنزري، كتاب الصلاة، باب كيف الأذان، ٢٧٦/١-٢٧٩. نصب الراية ٢٦٧/١.

وصحح الألباني حديث أبي داود

انظر: صحيح سنن أبي داود ١٠٣/١-١٠٤.

وروى الحديث الدارقطني والطحاوي.

قالوا: حديث عبدالله بن زيد هو الأصل في الباب وفيه الإقامة مثل الأذان مثني (٧٥).

٣- نقل عن عدد من الصحابة رضوان الله عليهم تشيئة الإقامة (٧٦).

٤- هو أحد الأذنان وهو مختص بقوله قد قامت الصلاة فلو كان من سنته الأفراد لكان أولى به هذه الكلمة (٧٧).

للمناقشة:

اعتراض الجمهور على الحنفية بأن تشيئة الإقامة أو أفرادها مما تعم به البلوى. وقد أثبت الحنفية التشيئة بخبر آحاد وهذا مخالف لأصل مذهبهم (٧٨).

رد الحنفية:

لم نجد رداً للحنفية على هذا الاعتراض ولعلمهم اعتبروا الحديث في حكم

- انظر: سنن الدارقطني، كتاب الصلاة، باب ذكر الإقامة واختلاف الروايات فيها ٢٤٢/١. شرح معاني الآثار للطحاوي، كتاب الصلاة، باب الإقامة كيف هي ١٣٣/١-١٣٤.

وعزا ابن حجر والزيلعي الحديث للبيهقي وقالوا: إسناده صحيح.

انظر: الدرر في تخريج أحاديث الهداية ١١٥/١. نصب للرواية ٢٦٧/١.

(٧٥) انظر: البحر الرائق ٢٥٦/١. بدائع الصنائع ١٤٨/١، المبسوط ١٢٩/١.

(٧٦) قال للطحاوي: تواترت الآثار في تشيئة الإقامة.

انظر: شرح معاني الآثار ١٣٥/١.

(٧٧) انظر: المبسوط ١٢٩/١.

(٧٨) انظر: الإحكام في أصول الأحكام ١٦١/٢. روضة الناظر ٣٢٧/١. شرح مختصر

لروضة ٢٣٥/٢.

المشهور خاصة وقد تولدت الآثار عن بعض الصحابة في تشيئة الإقامة.

المسألة الثانية حكم صلاة الوتر.

اختلف الرواية عن أبي حنيفة رحمه الله في حكم صلاة الوتر والظاهر من مذهبه أنها واجبة. وذهب صاحبان إلى أن صلاة الوتر سنة مؤكدة^(٧٩).

وممن ذهب إلى القول بأن الوتر سنة مؤكدة للمالكية^(٨٠)، وإليه ذهب الشافعية^(٨١)، وهو الصحيح من مذهب الحنابلة^(٨٢).

أدلة الظاهر من مذهب أبي حنيفة - رحمه الله - :

١- قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إن الله زادكم صلاة وهي الوتر،

(٧٩) انظر: الاختيار لتعليل المختار ٥٤/١-٥٥. البحر الرائق ٣٧/٢. بدائع الصنائع ٢٧٠/١. تحفة الفقهاء ٢٠١/١. الدر المنقى ١٢٨/١. شرح الغاية على الهداية ٤٢٣/١. للكتاب (مختصر القدوري) ٧٥/١. اللباب في شرح الكتاب ٧٥/١. المبسوط ١٥٥/١. مجمع الأنهر ١٢٨/١. المختار للفتوى ٥٤/١. مختصر اختلاف العلماء ٢٢٤/١.

(٨٠) انظر: بلغة السالك لأقرب المسالك ١٣٨/١. التاج والإكليل ٧٥/٢. الشرح الصغير ١٣٨/١. للكافي في فقه أهل المدينة المالكي ٧٣. المدونة الكبرى ١٢٠/١. مقدمات ابن رشد ٨٦/١. مواهب الجليل ٧٥/٢.

(٨١) انظر: الأم ١٤٢/١. تحفة المحتاج ٢٢٥/٢. حاشية الشرواني على تحفة المحتاج ٢٢٥/٢. روضة لطالبيين ٣٢٨/١. متن الغاية والتقريب ٦٢. المهذب ٢٧٧/١. الوجيز في فقه الإمام الشافعي ٥٤/١.

(٨٢) انظر: الإقناع: ١٤٤/١. لتفسيح المشبع ٧٦. لروض المربع ٦٣/١. لفروع ٥٣٧/١. كشاف لقناع ٤١٤/١. لمبدع ٣/٢. المحرر في فقه ٨٨/١. المقع ٢/٢-٣.

فصلوها فيما بين صلاة العشاء إلى صلاة الفجر^(٨٣) الاستدلال بالحديث من

(٨٣) رواه أحمد في مسنده عن علي بن إسحاق حدثنا عبدالله بن المبارك أنبأنا سعيد بن زيد حدثني ابن هبيرة عن أبي تميم الجبشاني به.

نظر: مسند أحمد، حديث أبي بصرة الغفاري، ٧/٦.

وأخرجه الحاكم من طريق ابن لهيعة. وأعله للذهبي بآبن لهيعة. إلا أن أحمد أخرجه من طريق أخرى جيدة. فلم يتفرد به ابن لهيعة.

نظر: الدرر في تخريج أحاديث الهداية ١٨٩/١. نصب الرأية ١١٠/٢.

كما أخرجه الدارقطني في سننه عن محمد بن عبيدالله العزمي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً. قال الدارقطني: محمد بن عبيدالله العزمي ضعيف.

ونكر في نصب الرأية أن ابن الجوزي نقل عن النسائي وأحمد والغلاس أنه متروك الحديث.

نظر: سنن الدارقطني ٣١/٢. نصب الرأية ١١٠/٢.

كما أخرجه الترمذي وأبو داود وابن ماجه والدارقطني من حديث خارجة بن حذافة بلفظ (إن الله أمركم بصلاة هي خير لكم من حمر النعم للوتر) قال الترمذي: حديث خارجة بن حذافة حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث يزيد بن أبي حبيب.

ونقل عن البخاري أنه قال: لا يعرف سماع بعض هؤلاء من بعض. وأعله ابن الجوزي بآبن إسحاق وبعبدالله بن راشد ونقل عن الدارقطني أنه ضعفه.

وقد غلط في ذلك فإنما ضعف الدارقطني عبدالله بن راشد البصري، وأما هذا فهو مصري زوفي، صرح بنسبته للنسائي في الكنى. وأما تضعيفه بآبن إسحاق فليس بشيء فقد تابعه الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب به. =

= نظر تخريج الحديث في الجامع الصحيح للترمذي، كتاب الصلاة، باب ما جاء في فضل للوتر، ٣١٤/٢-٣١٥. سنن ابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء في للوتر، ٣٦٩/١ مختصر سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب استحباب للوتر

١٢١/٢ سنن الدارقطني، كتاب للوتر، باب فضيلة للوتر، ٣٠/٢.

وجهين أحدهما قوله: (زادكم) والزيادة على الشيء لا تكون إلا من جنسه.
وهذا يفيد فرض الوتر إلا أن الحديث خبر آحاد يفيد الوجوب^(٨٤).

كما أن الزيادة إنما تتحقق في الواجبات لأنها محصورة بعدد بخلاف
النوافل^(٨٥).

ثانيهما: أنه أمر بصلاتها ومطلق الأمر يفيد الوجوب^(٨٦).

٢- قوله صلى الله عليه وسلم: "الوتر حق على كل مسلم" وفي رواية "الوتر حق

ونظر الحكم على الحديث في: الدررية في تخريج أحاديث الهداية، ١٨٨/١. نصب
الرأية ١٠٩/٢.

وأخرج الدارقطني في سننه عن النضر أبي عمر عن عكرمة عن ابن عباس رضي
الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج عليهم ترى البشرى والسرو في
وجهه فقال (إن الله أمركم بصلاة هي الوتر). قال الدارقطني: للنضر أبو عمر
الخرزاز ضعيف.

انظر: سنن الدارقطني، كتاب الوتر، باب فضيلة الوتر، ٣٠/٢ كما روي في هذا
المعنى أحاديث أخرى معولة.

نظر: الدررية في تخريج أحاديث الهداية ١٨٩/١. نصب للرأية ١١١/٢.

^(٨٤) انظر: بدائع الصنائع ٢٧١/١. شرح العناية على الهداية ٤٢٥/١. مجمع الأنهر
١٢٨/١. المختار للفتوى ٥٥/١.

^(٨٥) انظر: بدائع الصنائع ٢٧١/١. شرح العناية على الهداية ٤٢٤/١ فتح القدير ٤٢٤/١.
المبسوط ١٥٦/١.

^(٨٦) انظر: بدائع الصنائع ٢٧١/١. شرح العناية على الهداية ٤٢٥/١. مجمع الأنهر
١٢٨/١.

واجب^(٨٧).

الحديث فيه نص على الوجوب^(٨٨).

٣- قوله صلى الله عليه وسلم: "الوتر حق فمن لم يوتر فیس منا" كرهه ثلاثاً^(٨٩).

الوعيد على الترك دليل الوجوب^(٩٠).

(٨٧) رواه أبو داود وابن ماجه والنسائي والدارقطني والطحاوي. ورواية "واجب" رواها الدارقطني والطحاوي.

انظر: مختصر سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب كم الوتر، ١٢٤/٢. (واللفظ له).
سنن ابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء في الوتر بثلاث وخمس وسبع، ٣٧٦/١. سنن النسائي، كتاب قيام الليل، باب ذكر الاختلاف على الزهري في حديث أبي أيوب في الوتر، ٢٣٨/٣. سنن الدارقطني كتاب الوتر، باب الوتر بخمس أو بثلاث أو بواحدة، ٢٢/٢.

(قال الدارقطني قوله واجب ليس بمحفوظ لا أعلم تابع ابن حسان عليه أحد). شرح معاني الآثار للطحاوي، كتاب الصلاة، باب الوتر، ٢٩١/١.
وقد صحح الألباني رواية أبي داود (وليس فيها قوله (واجب)).
انظر: صحيح سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب كم الوتر، ٢٦٧/١.

(٨٨) انظر: بدائع الصنائع ٢٧١/١.

(٨٩) رواه أبو داود في سننه. قال المنذري: في إسناده عبيد الله بن عبد الله أبو المنيب العنكي المروزي. وثقة ابن معين، وقال أبو خاتم الرازي: صالح الحديث، وتكلم فيه البخاري والنسائي وغيرهما.

ونقل الزيلعي في نصب الرأية إنكار أبي حاتم على البخاري إخال عبيد الله العنكي في الضعفاء. كما نقل قول ابن عدي: هو عندي لا بأس به.

انظر: مختصر سنن أبي داود للمنذري، كتاب الصلاة، باب فيمن لم يوتر، ١٢٢/٢-١٢٣. نصب الرأية ١١٢/٢.

(٩٠) انظر: بدائع الصنائع ٢٧١/١.

٤- قوله صلى الله عليه وسلم: "لو تروا قبل أن تصبحوا" (٩١).

الأمر يفيد الوجوب (٩٢).

أدلة الصاحبين:

١- قوله صلى الله عليه وسلم: "ثلاث هن عليّ فرائض وهن لكم تطوع الوتر والنحر وصلاة الضحى" (٩٣).

فالحديث نص على أن الوتر ليس بواجب (٩٤).

٢- حديث الأعرابي الذي سأل الرسول صلى الله عليه وسلم عن الإسلام فقال الرسول صلى الله عليه وسلم: "خمس صلوات في اليوم والليلة، فقال: هل علي غيرهن، قال: لا إلا أن تطوع. وصيام شهر رمضان، فقال: هل علي

(٩١) رواه مسلم في صحيحه، باب صلاة الليل والوتر، ٣٤/٦.

(٩٢) انظر: البحر الرائق ٣٧/٢.

(٩٣) رواه أحمد في مسنده والدارقطني في سننه وعزاه الزيلعي في نصب الراية للحاكم في مستدركه عن أبي جناب الكلبي. ونقل الزيلعي قول الذهبي: سكت الحاكم عنه وهو غريب منكر. وأبو جناب الكلبي ضعفه النسائي والدارقطني. ثم قال: وأخرجه أحمد والحاكم عن جابر الجعفي عن عكرمة به، والجعفي مختلف فيه. وله طريق أخرى عند ابن الجوزي فيها وضاح بن يحيى ومندل وهما ضعيفان. وأخرج ابن الجوزي نحوه من حديث أنس وفيه عبدالله بن محيريز وهو ساقط. قال ابن حبان كان يكذب.

انظر: مسند الإمام أحمد، مسند عبدالله بن عباس ٢٣١/١ (واللفظ له). سنن الدارقطني، كتاب الوتر ٢١/٢. نصب الراية ١١٥/٢.

(٩٤) انظر الاستدلال بالحديث في الاختيار لتعليل المختار ٥٥/١. بدائع الصنائع ٢٧٠/١. مجمع الأنهر ١٢٨/١.

غيره فقال: لا إلا أن تطوع. وذكر له رسول الله صلى الله عليه وسلم للزكاة، فقال: هل علي غيرها قال: لا إلا أن تطوع. قال: فادبر الرجل وهو يقول: والله لا أزيد على هذا ولا أنقص منه. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أفلح إن صدق^(٩٥).

قالوا إن الرسول صلى الله عليه وسلم علمه خمس صلوات في اليوم والليلة ولما سأله هل علي غيرها، قال: لا إن أن تطوع، مما يدل على عدم وجوب صلاة الوتر^(٩٦).

٣- قول الرسول صلى الله عليه وسلم لمعاذ بن جبل^(٩٧) لما بعثه إلى اليمن "إنك تأتي قوماً من أهل الكتاب فادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله وأني رسول الله. فإن هم أطاعوا لذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة. فإن هم أطاعوا لذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة

(٩٥) رواه البخاري ومسلم.

انظر: صحيح مسلم بشرح النووي، كتاب الإيمان، باب بيان الصلوات، ١٦٦/١-١٦٧ (واللفظ له). صحيح البخاري بحاشية للسندي، كتاب الإيمان، باب الزكاة من الإسلام،

١٧/١-١٨

(٩٦) انظر: البحر الرائق ٣٨/٢. المبسوط، ١٥٥/١.

(٩٧) هو معاذ بن جبل بن عمرو بن أوس الأنصاري الخزرجي المقدم في علم الحلال والحرام. شهد المشاهد كلها، وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم، وأمره النبي صلى الله عليه وسلم على اليمن. قال ابن كعب بن مالك كان معاذ شاباً جميلاً سمحاً لا يسأل الله شيئاً إلا أعطاه. وكانت وفاته بالطاعون في الشام سنة سبع عشرة أو التي بعدها. وقد عاش أربع وثلاثين سنة، وقيل غير ذلك.

انظر: الإصابة في تمييز الصحابة ٤٠٦/٣-٤٠٧.

تؤخذ من أغنائهم فتزد في فقرائهم^(٩٨).

قالوا: لو كان الوتر واجباً لصار المفروض ست صلوات في اليوم والليل^(٩٩).

٤- ما رواه ابن عمر^(١٠٠) رضي الله عنهما قال: "كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي السفر على راحلته حيث توجهت به يومي إيماء صلاة الليل إلا الفرائض ويوتر على راحلته"^(١٠١).

قالوا: لو كان الوتر واجباً لما صلاه عليه السلام على راحلته^(١٠٢).

٥- قوله تعالى: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾^(١٠٣) للصلاة الوسطى هي الفرض المتخلل بين العديدين المتساويين ولو كان الوتر فرضاً

^(٩٨) رواه البخاري ومسلم.

انظر: صحيح مسلم بشرح النووي، كتاب الإيمان، باب الدعاء إلى الشهادتين وشرائع الإسلام، ١٩٦/١-١٩٧. (واللفظ له). صحيح البخاري بحاشية السندي، باب وجوب الزكاة، ٢٤٢/١.

^(٩٩) انظر: بدائع الصنائع ٢٧٠/١.

^(١٠٠) سبقت ترجمته ص ١٧.

^(١٠١) رواه البخاري ومسلم.

انظر: صحيح البخاري بحاشية السندي، باب الوتر في السفر، ١٧٧/١. (واللفظ له). صحيح مسلم بشرح النووي، باب جواز صلاة النافلة على الدابة حيث توجهت. ٢١٠/٥.

^(١٠٢) انظر: البحر الرائق ٣٨/٢. فتح القدير ٤٢٥/١.

^(١٠٣) سورة البقرة آية ٢٣٨.

لكانت الفرائض ستاً، والست لا وسطى لها^(١٠٤).

- ٦- إن علامات السنن في صلاة الوتر ظاهرة فهي تؤدي تبعاً للعشاء بينما للفرض لا يكون تابعاً لفرض آخر. وليس لها وقت ولا أذان ولا إقامة ولا جماعة بينما فرائض الصلوات لها أوقات محددة وأذان وإقامة وجماعة^(١٠٥).

المناقشة:

مناقشة أدلة الظاهر من مذهب أبي حنيفة:

- ١- حديث "إن الله زادكم صلاة وهي الوتر" اختلف في ثبوت هذا الحديث فلم يثبت عند الصالحين^(١٠٦). بينما ثبت الحديث عند أبي حنيفة - رحمه الله - وذكر في فتح القدير: إن الحديث إن لم يكن صحيحاً فإن في كثرة طرقه ما يرفعه إلى مرتبة الحسن^(١٠٧).

والاستدلال بأن الزيادة لا تكون إلا من جنس المزداد فيه وأنها إنما تتحقق في الواجبات لأنها محصورة بعدد فيشكل عليه قوله صلى الله عليه وسلم: "إن الله تعالى زادكم صلاة إلى صلاتكم هي خير من حمر النعم ألا وهي الركعتان قبل صلاة الفجر"^(١٠٨) فلا يستلزم لفظ (زادكم) كون المزيد فرضاً

(١٠٤) لنظر: مجمع الأنهر ١/١٢٨.

(١٠٥) لنظر: بدائع الصنائع ١/٢٧٠.

(١٠٦) لنظر: البحر الرائق ٢/٣٧. فتح القدير ١/٤٢٣.

(١٠٧) لنظر: للمرجع السابق ١/٤٢٤.

وقد سبق تخريج الحديث وحكم علماء الحديث عليه ص ٣٤-٣٥.

(١٠٨) عزاه في نصب الراية إلى البيهقي والحاكم. وقال إسناده صحيح [١١٢/٢].

لجواز كونه زيادة على السنن المؤكدة فهي محصورة وليست بفرض^(١٠٩).
أما الاستدلال بلفظ الأمر وحمله على الوجوب فإنه يحمل على الندب^(١١٠)
بقريئة ما تم ذكره من أدلة على سنية الوتر.

٢- حديث "الوتر حق على كل مسلم" وفي رواية "حق واجب" اعترض عليه
بأن الحق هو الثابت^(١١١) وكذا الواجب لغة^(١١٢). ويجب الحمل عليه دفعاً
للمعارضة بين الحديث والأدلة التي ذكرها صاحبان، ولقيام القرائن الدالة
على سنية الوتر. ويجب عن ذلك بأنه لا يمكن أن يحمل على الوجوب
اللغوي لأنه محفوف بما يؤكد مقتضاه من الوجوب وهو قوله صلى الله
عليه وسلم: "فمن لم يوتر فليس مني" مؤكداً بالتكرار ثلاثاً^(١١٣).

٣- حديث "أوتروا قبل أن تصبحوا" الأمر يحمل على الندب للجمع بين الأدلة.
مناقشة أدلة صاحبين:

١- حديث "ثلاث من علي فرائض" اعترض عليه بأن الحديث نفى فرضية

(١٠٩) انظر: فتح القدير ٤٢٤/١.

(١١٠) انظر: المرجع السابق ٤٢٥/١.

(١١١) يطلق الحق في اللغة على الثابت.

انظر: للقاموس المحيط، باب القاف، فصل الحاء، ٢٩٩/٣. كشاف اصطلاحات
الفنون ٤٥٠/١.

(١١٢) الواجب لغة: اللازم والثابت. يقال وجب البيع والحق إذا لزم وثبت.

انظر: المصباح المنير ٦٤٨/٢.

(١١٣) انظر: فتح القدير ٤٢٥/١-٤٢٦ (بتصرف).

الوتر. وأبو حنيفة - رحمه الله - لا يقول بالفرضية بل بالوجوب^(١١٤).

ويمكن أن يجاب عن هذا الاعتراض بأن بقية الحديث ينفي الوجوب أيضاً حيث قال صلى الله عليه وسلم "وهن لكم تطوع".

٢- حديث الأعرابي الذي سأل الرسول صلى الله عليه وسلم عن الإسلام فقال عليه السلام: "خمس صلوات في اليوم والليلة، فقال: هل علي غيرهن، قال: لا إلا أن تطوع" يعترض عليه بأن الحديث يدل على فرضية الخمس صلوات، والوتر ليس بفرض بل واجب^(١١٥).

فإن قيل: زيادة الوتر على الخمس المكتوبات نسخ لها لأن الخمس قبل الزيادة كانت كل وظيفة لليوم والليلة وبعد الزيادة تصير بعض الوظيفة. فينسخ وصف الكلية. ولا يجوز نسخ الكتب والأحاديث المشهورة بخبر الأحاد^(١١٦). فالجواب إن زيادة الوتر على الخمس ليس نسخاً لها. لأنها بقيت بعد الزيادة كل وظيفة اليوم والليلة من حيث الفرضية^(١١٧).

^(١١٤) انظر: الاختيار لتعليل المختار ٥٥/١. بدائع الصنائع ٢٧١/١.

^(١١٥) انظر: للمرجع السابق.

^(١١٦) الزيادة على النص غير المستقل كزيادة جزء أو شرط تعد نسخاً عند الحنفية، لذا فإنها لا تجوز بخبر الأحاد وإنما تجوز بالحديث المتواتر والمشهور.

انظر: للتبويب إلى كشف حقائق التنقيح ٣٦/٢. التوضيح في حل غوامض التنقيح ٣٦/٢. كشف الأسرار شرح للمنصف على المنار ١٢/٢.

أما المالكية والشافعية والحنابلة فإنهم يرون أن الزيادة على النص ليست نسخاً. انظر: شرح تنقيح الفصول ٣١٧-٣١٨. شرح للمع ٥١٩/١-٥٢٠. روضة الناظر ٢٠٨/١.

^(١١٧) انظر: بدائع الصنائع ٢٧٠/١-٢٧١ (بتصرف).

كما نكر في البحر الرائق أن حديث الأعرابي لا يدل على عدم وجوب الوتر لأن الحديث كان في أول الإسلام ثم وجب الوتر بعده بدليل أن الرسول صلى الله عليه وسلم ذكر في العبادة المالية الزكاة فقط ولم يذكر صدقة الفطر^(١١٨).

٣- حديث معاذ - رضي الله عنه - لما بعثه الرسول - صلى الله عليه وسلم - إلى اليمن وفيه "فأعلمهم أن الله افترض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة" فيعترض عليه بأنه يحتمل أن وجوب الوتر كان بعد سفر معاذ^(١١٩).

ويجاب عن ذلك بأن بعث معاذ إلى اليمن كان قبل خروجه صلى الله عليه وسلم من الدنيا بأيام يسيرة^(١٢٠).

٤- حديث ابن الرسول صلى الله عليه وسلم كان يوتر على راحلته يعترض عليه بأنه واقعة حال لا عموم لها فيجوز كونه أوتر على بعيره لعن^(١٢١).

٥- الاستدلال بأن علامات السنن في صلاة الوتر ظاهرة فهي تؤدي تبعاً للعشاء وليس لها وقت، فيجاب عنه بأنها ليست تابعة للعشاء إنما تقديم العشاء عليها شرط عند التذكر، وهذا لا يدل على التبعية كتقديم كل فرض على ما يعقبه من الفرائض، كما أنها اختصت بوقت استحساناً فإن تأخيرها إلى آخر الليل مستحب وتأخير العشاء إلى آخر الليل يكره أشد الكراهة، وهذا يدل على أصالة صلاة الوتر إذ لو كانت تابعة للعشاء لتبعته في الكراهة والاستحباب جميعاً.

(١١٨) انظر: البحر الرائق ٣٨/٢.

(١١٩) انظر: فتح القدير ٤٢٥/١.

(١٢٠) انظر: نصب الرأية ١١٤/٢.

(١٢١) انظر: البحر الرائق ٣٧/٢، فتح القدير ٤٢٥/١.

أما كونها لا أذان ولا إقامة ولا جماعة لها فيجانب عنه بل أن الإقامة والجماعة من شعائر الإسلام فتختص بالفرائض المطلقة ولهذا لا مدخل لها في صلاة للنساء وصلاة العيدين والكسوف^(١٢٢).

الخلاصة:

إن وجوب الوتر لم يثبت فيه حديث متواتر أو مشهور^(١٢٣). وقد ذهب عامة الحنفية إلى عدم قبول خبر الواحد فيما نعم به البلوى لذا اعترض الجمهور على الحنفية بأنهم أوجبوا الوتر (في الظاهر من المذهب) بخبر آحاد. والوتر مما نعم به البلوى^(١٢٤).

وأجاب الحنفية عن ذلك بأنه قد اشتهر أن النبي صلى الله عليه وسلم فعله وأمر بفعله، فأما الوجوب فهو حكم آخر سوى الفعل وذلك مما يجوز أن يوقف عليه بعض الخواص لينقلوه إلى غيرهم ويقبل خبر الواحد في هذا الحكم (الوجوب) أما أصل الفعل فقد ثبت بالنقل المستفيض^(١٢٥).

والجواب: إن تم التسليم بذلك فلماذا خالف ذلك الصحابيان ولم يقلوا بوجوبه؟

المسألة الثالثة: حكم نقض الموضوع بالخارج النجس من غير السبيلين^(١٢٦)

ذهب الحنفية إلى أن خروج النجس كالدم والصدید من غير السبيلين إذا خرج

(122) انظر: بدائع الصنائع ١/٢٧١.

(123) انظر: شرح المعاني على الهداية ١/٤٢٦.

(124) انظر: الأحكام في أصول الأحكام ٢/١٦١. شرح مختصر الروضة ٢/٢٣٤-٢٣٥.

العدة في أصول الفقه ٣/٨٨٥.

(125) انظر: أصول السرخسي ١/٣٦٩.

(126) الخلاف فيما إذا كان الخارج النجس غير البول والعنرة.

من البدن إلى موضع يلحقه حكم للتطهير فإن ذلك ينتقض الوضوء، والقيء إذا كان ملا الفم ينقض الوضوء^(١٢٧).

بينما ذهب المالكية^(١٢٨) والشافعية^(١٢٩) إلى عدم نقض الوضوء بالقيء ولا بالخارج النجس من غير السبيلين.

والمذهب عند الحنابلة أن سائر النجاسات الخارجة من غير السبيلين ينقض فاحشها الوضوء^(١٣٠).

أدلة الحنفية:

١- قوله صلى الله عليه وسلم: "من أصابه قيء أو رعاف أو قلس^(١٣١) أو مذي

^(١٢٧) انظر: تحفة الفقهاء ١٧/١. تحفة الملوك ٣٠. الجامع الصغير ٧٢. فتح باب العناية بشرح النقاية ٦٠/١-٦٢. الفقه للنافع ٨٨/١. مختصر اختلاف العلماء ١٦٢/١. النقاية ٦٠/١-٦١.

^(١٢٨) انظر: جواهر الإكليل ٢١/١. الشرح الكبير ١٢٣/١. لكافي ١٣. مختصر خليل ٢١/١. مقدمات ابن رشد ٦/١.

^(١٢٩) انظر: الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع ١٧٨/١. الأم ١٨/١. حاشية البيهقي على الخطيب ١٧٨/١. المهذب ٩٥/١، ١٠١. نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج ١١٠/١. الوجيز ١٥/١.

^(١٣٠) انظر: الإتيان في معرفة الراجح من الخلاف ١٩٧/١. شرح الزركشي على مختصر الخرقي ٢٥٣/١. شرح العمدة في الفقه ٢٩٥/١. للشرح الكبير ١٧٢/١. للمغني ١٧٦/١.

^(١٣١) القلس: ما خرج من البطن من طعام أو شراب إلى الفم سواء ألقاه صاحبه أو أعاده إذا كان ملء الفم أو دونه فإذا غلب فهو قيء.

انظر: لسان العرب، فصل القاف، باب السين، ١٧٩/١-١٨٠.

فلينصرف فليتوضأ ثم ليبن على صلاته^(١٣٢).

والتمسك بالحديث من أوجه منها:

الأمر بالانصراف وهو إبطال للعمل المنهي عنه.

وفيه أمر بالوضوء والأمر للوجوب^(١٣٣).

٢- عن معدان بن أبي طلحة^(١٣٤) عن أبي الدرداء^(١٣٥) رضي الله عنه "أن رسول

^(١٣٢) أخرجه ابن ماجه والدارقطني من حديث عائشة رضي الله عنها.
انظر: سنن ابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء في البناء على الصلاة، ٣٨٦/١. سنن الدارقطني، كتاب الطهارة، باب في الوضوء من الخارج من اللبن، ١٥٣/١.

قال في نصب الرية "حديث عائشة صحيح" إلا أنه بعد ذلك ذكر أقوال العلماء فيه فذكر أن في إسناده إسماعيل بن عياش وهو ممن يكتب حديثه ويحتج به في حديث الشاميين فقط. وأما حديثه عن الحجازيين فلا يخلو من ضعف، إما موقوف فيرفعه، أو مقطوع فيوصله، أو مرسل فيسنده أو نحو ذلك. وحديثه هذا إنما هو عن الحجازيين. كما ذكر أن إسماعيل بن عياش زاد في الإسناد عن عائشة، وأن للزيادة من الثقة مقبولة.

فالخلاصة أن من ضعف حديث إسماعيل بن عياش في أحاديثه عن الحجازيين فقد ضعف الحديث. إلا أن الحنفية مع ذلك يرون أن غاية ما فيه أنه مرسل. والمرسل حجة عندهم.

وفي الباب عن أبي سعيد الخدري أخرجه الدارقطني بإسناد أضعف من الأول.
انظر: لادارية في تخريج أحاديث الهداية ٣٠/١-٣١. نصب الرية لأحاديث الهداية ٣٨/١-٣٩.

^(١٣٣) انظر: شرح العناية على الهداية ٤١/١-٤٢..

^(١٣٤) هو معدان بن أبي طلحة ويقال ابن طلحة الكنانى لليعمرى الشامي، روى عن عمر بن الخطاب وأبي الدرداء وغيرهما. وثقة ابن سعد والعجلي وابن حبان.

انظر: تقريب التهذيب ٥٣٩. تهذيب التهذيب، ١٠/٢٠٥-٢٠٦.

الله صلى الله عليه وسلم قائ فافطر فتوضأ، فلقيت ثوبان^(١٣٦) في مسجد دمشق فذكرت ذلك له، فقال: صدق. أنا صبيت له وضوءه^(١٣٧).

^(١٣٥) أبو الرداء مشهور بكنيته، واختلف في اسمه فقيل عويمر وقيل عامر، واختلف في اسم أبيه فقيل عامر وقيل مالك وقيل غير ذلك. وأبوه ابن قيس بن أمية بن عامر الأنصاري الخزرجي. أسلم يوم بدر، وشهد أحدًا وأبلى فيها. مات لمسنتين بقيتا من خلافة عثمان رضي الله عنه على الصحيح. انظر: الإصابة في تمييز الصحابة، ٤٦/٣.

^(١٣٦) هو ثوبان بن بجند وقيل بن جندر يكنى أبا عبدالله. مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم، أصابه سبب فاشتراه الرسول صلى الله عليه وسلم وأعتقه وخيره بين أن يلحق بأهله لو يكون معه، فاختار أن يكون على ولاته صلى الله عليه وسلم. شهد فتح مصر، وتوفي بها سنة أربع وخمسين للهجرة. انظر: لسان الغابة في معرفة الصحابة، ٢٤٩/١.

^(١٣٧) رواه الترمذي في السنن.

انظر: الجامع الصحيح، أبواب الطهارة، باب ما جاء في الوضوء من القىء والرعاف، ١٤٣/١.

قال الترمذي "وقد جود حسين المعلم هذا الحديث، وحديث حسين أصبح شيء في هذا الباب" [١٤٦/١].

كما أخرجه أبو داود وأحمد والدارقطني بلفظ "قائم فافطر".

انظر: مختصر سنن أبي داود، كتاب الصيام، باب الصائم يستقي عامداً، ٢٦١/٣. مسند أحمد، لأحاديث أبي الرداء، ١٩٥/٥، ٤٤٣/٦. سنن الدارقطني، كتاب الطهارة، باب فيمن نام قاعداً وقائماً ومضجاً ١٥٨/١.

وقد أعل بعض العلماء الحديث بالاضطراب فإن معمرأ رواه عن يحيى بن أبي كثير عن عيش عن خالد بن معدان عن أبي الرداء ولم يذكر فيه الأوزاعي، قال الزيلعي: اضطراب بعض الرواة لا يؤثر في ضبط غيره. ونقل الزيلعي قول ابن الجوزي: قال الأثرم: قلت لأحمد قد اضطربوا في هذا الحديث فقال: قد جوده حسين المعلم. وقد قال الحاكم هو على شرطهما.

انظر: نصب الراية لأحاديث الهدية ٤١/١.

فالحديث (قاء فتوضاً) دل على أن القىء ناقض للوضوء^(١٣٨).

٣- قوله صلى الله عليه وسلم: "الوضوء من كل دم سائل"^(١٣٩).

وجه الدلالة: إن هذا التركيب يفهم منه الوجوب فكان معناه توضأوا من كل دم سأل من البدن، وإنما عبر عنه بلفظ الخبر لكونه أكد في الدلالة على الوجوب، إذ كأنه أمر وامتنل أمره فأخبر عن ذلك. فالتعبير بلفظ الخبر أكد في الطلب^(١٤٠).

والمعنى في الحديث أنه خارج نجس وصل إلى موضع يلحقه حكم التطهير فكان حدثاً كالخارج من السبيلين؛ لأن الحكم للخارج دون المخرج حتى يختلف الواجب باختلاف الخارج، فخرج المني بوجوب الغسل، وخروج المذي بوجوب الوضوء والمخرج واحد^(١٤١).

(١٣٨) انظر: فتح القدير ٤٠/١. فتح باب العناية ٦٣/١.

(١٣٩) أخرجه الدارقطني. وقال: عمر بن عبد العزيز لم يسمع من تميم الداري ولا رآه، ويزيد بن خالد ويزيد بن محمد مجهولان.

انظر: سنن الدارقطني، كتاب الطهارة، باب الوضوء من الخارج من البدن كالرعاف والقيء والحجامة ونحوه، ١٥٧/١.

وعزاه في نصب الرأية إلى ابن عدي في الكامل (في ترجمة أحمد بن الفرج) ثم نقل قول ابن عدي: "هذا حديث لا نعرفه إلا من حديث أحمد هذا، وهو ممن لا يحتج بحديثه، ولكنه يكتب؛ فإن الناس مع ضعفه قد احتملوا حديثه" كما ذكر قول ابن أبي حاتم: "أحمد بن الفرج كتبنا عنه ومحلّه عندنا الصدق".

انظر: نصب الرأية، ٣٧/١-٣٨.

(١٤٠) انظر: شرح العناية على الهداية، ٤٠/١-٤١.

(١٤١) انظر: المبسوط، ٧٦/١.

٤- ما روته عائشة^(١٤٢) - رضي الله عنها - قالت: جاءت فاطمة بنت أبي حبيش^(١٤٣) إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - فقالت: "يا رسول الله إني امرأة أستحاض فلا أطهر أفأدع للصلاة؟ قال: لا إنما ذلك عرق وليست بالحیضة. فإذا أقبلت الحيضة فدعي للصلاة، وإذا أدبرت فاغسلي عنك الدم وصلي" قال أبو معاوية^(١٤٤): "وقال توضع لكل صلاة حتى يجيء ذلك الوقت"^(١٤٥)(١٤٦).

^(١٤٢) هي عائشة بنت أبي بكر الصديق، عبدالله بن عثمان - رضي الله عنهم - أمها لم رومان بنت عامر بن عويمر. ولدت بعد البعثة بأربع سنين أو خمس. تزوجها النبي صلى الله عليه وسلم وهي بنت ست وقيل سبع، ودخل بها وهي بنت تسع سنين. كبيرة محدثات عصرها، نابغة في النكاه والفصاحة. كانت عاملاً كبيراً في نشر تعاليم الإسلام. توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيتها بين سحرها ونحرها. توفيت رضي الله عنها في رمضان سنة سبع وخمسين للهجرة وقيل غير ذلك. نظر: الإصابة في تمييز الصحابة، ٣٤٨/٤ - ٣٥٠. أعلام النساء، ٩/٣ - ١٢٩ (بتصرف).

^(١٤٣) هي فاطمة بنت أبي حبيش بن المطلب بن أسد بن عبدالمعز بن قصي القرشية كانت مستحاضة ثبت ذكرها في الصحيحين وغيرهما.

نظر: أسد الغابة في معرفة الصحابة، ٥١٨/٥. الإصابة في تمييز الصحابة، ٣٦٩/٤. ^(١٤٤) هو محمد بن خازم التميمي السعدي أبو معاوية الضرير الكوفي. يقال عَمِي وهو ابن ثمان أو أربع سنين. وثقة العجلي والنسائي وغيرهما. توفي سنة ثلاث عشرة ومائة للهجرة. وقيل غير ذلك.

نظر: تهذيب التهذيب، ١٢٠/٩ - ١٢١.

^(١٤٥) المراد بذلك الوقت وقت الحيضة حيث تدع الصلاة.

^(١٤٦) رواه الترمذي في الجامع الصحيح، كتاب الطهارة، باب ما جاء في المستحاضة ٢١٧/١ - ٢١٨. واللفظ له. وقال: حسن صحيح.

والزيادة التي رواها أبو معاوية أخرجه البخاري أيضاً في صحيحه، كتاب الوضوء، باب غسل الدم، ٥٣/١ حيث أخرج البخاري الحديث من طريق أبي معاوية قال -

وجه الدلالة: أن النبي صلى الله عليه وسلم علل وجوب الوضوء بأنه دم عرق وكل الدماء كذلك^(١٤٧).

المنافضة:

اعترض بعض الأصوليين على الحنفية بأن وجوب الوضوء لخروج النجاسة

-حدثنا هشام بن عروة عن أبيه به. وقال في آخر الحديث وقال أبي ثم توضئ لكل صلاة حتى يجيء ذلك الوقت" فالقائل قال هو هشام وأبوه هو عروة ابن الزبير. وصنيع البخاري هذا لوهم البعض بأن الحديث معلق. وهذا ليس صواباً، بل الصواب كما ذكر الحافظ في فتح الباري أن الحديث - "موصول الإسناد إذ بين ذلك الترمذي في روايته. فالسند عند البخاري هو نفسه عند الترمذي.

ولقد ظن البعض أن هذه الزيادة مدرجة من كلام عروة ولكن الحافظ ابن حجر ذكر أن هذا ليس صحيحاً؛ إذ لو كان من كلامه لقال: "ثم تتوضأ" بصيغة الإخبار ولم يأت بصيغة الأمر حيث قال "ثم توضئ" وهي نفس الصيغة في المرفوع حيث قال صلى الله عليه وسلم "فأغسل".

انظر: فتح الباري، ١٢٥/٢.

ولقد روى الحديث أبو داود وابن ماجه والدارقطني والبيهقي وليس في روايتهم "حتى يجيء ذلك الوقت".

انظر: سنن أبي داود، كتاب الطهارة، باب من قال تغتسل من طهر إلى طهر، ٨٠/١. سنن ابن ماجه، كتاب الطهارة وسننها، باب ما جاء في المستحاضة التي قد

عدت أيام إقرئها قبل أن يستمر بها الدم، ٢٠٤/١. سنن الدارقطني، كتاب الحيض، ٢٠٦/١. السنن الكبرى للبيهقي، كتاب الحيض، باب للمستحاضة تغسل عنها أثر الدم

وتغتسل وتستشعر بثوب وتصلئ ثم تتوضأ لكل صلاة، ٣٤٤/١.

كما روى الحديث النسائي بلفظ "توضئ" وصلي".

انظر: سنن نسائي، كتاب الطهارة، باب لفرق بين دم الحيض والاستحاضة، ١٢٣/١.

^(١٤٧) انظر: البحر الرائق، ٣٤/١.

من غير السبيلين هو مما نعم به البلوى وقد أثبتته الحنفية بخبر آحاد^(١٤٨).
وقد رد الحنفية على ذلك بأن هذا الأمر ليس مما نعم به البلوى
فلن الفصد^(١٤٩) ونحوه لا يكثر للمتوضئين^(١٥٠).
وما ذكره غير مسلم فخرج للنجاسة من غير السبيل للمتوضئ لا يخرج من
كونه نعم به البلوى^(١٥١).

^(١٤٨) انظر: الإحكام في أصول الأحكام ١٦١/٢. روضة الناظر وجنة المناظر، ٣٢٧/١.

شرح مختصر الروضة، ٢٣٥/٢. العدة في أصول الفقه، ٨٨٥/٣.

^(١٤٩) الفصد: شق العرق.

انظر: القاموس المحيط، باب الدال، فصل الفاء، ٤٤٨/١.

^(١٥٠) انظر: تيسير التحرير، ١١٤/٣.

^(١٥١) انظر: الإحكام في أصول الأحكام ١٦٣/٢-١٦٤.

المبحث الثالث

خبر الواحد إذا خالف القياس

اشتمل المبحث على مطلبين:

المطلب الأول:

آراء الأصوليين في قبول خبر الواحد إذا خالف القياس.

المطلب الثاني:

مسائل خالف فيها الحنفية هذا الأصل.

المطلب الأول

آراء الأصوليين في قبول خبر الواحد إذا خالف القياس.

الذي عليه عموم الحنفية أن الراوي لخبر الواحد إن عُرِفَ بالفقه والاجتهاد كالخلفاء الراشدين - رضي الله عنهم - فإن خبره حجة سواء كان موافقاً للقياس أو مخالفاً له. وأما إن عُرِفَ بالعدالة والضبط دون الفقه مثل أبي هريرة^(١٥٢) - رضي الله عنه - فإنه إن وافق حديثه القياس عمل به وإن خالف القياس من كل وجه لم يقبل^(١٥٣).

(١٥٢) سبق ذكر ترجمة أبي هريرة رضي الله عنه ص ١٦ .

(١٥٣) انظر: أصول السرخسي ٣٣٨/١-٣٤١. أصول فخر الإسلام البزدوي ٦٩٨/٢-

٧٠٢. التلويح إلى كشف حقائق التنقيح ٥-٤/٢. التوضيح في حل غولمض التنقيح

٥-٤/٢. شرح نور الأنوار على المنار ٢١/٢-٢٢. كشف الأسرار شرح-

والذي عليه الكرخي^(١٥٤) تقديم خبر الراوي العدل على القياس (سواء كان الراوي فقيهاً أو لم يكن)^(١٥٥).

لما المالكية فقد روي عن الإمام مالك - رحمه الله - اشتراطه لقبول خبر الواحد أن يكون للراوي فقيهاً^(١٥٦)، ولكن بالرجوع إلى باب القياس نجد اختلاف أقوال المالكية في المسألة:

جاء في تنقيح الفصول: أن القياس مقدم على خبر الواحد عند مالك - رحمه الله -^(١٥٧).

وجاء في تقريب الوصول إلى علم الأصول: أن من مفسدات القياس مخالفة القياس

-المصنف على المنار ٢١/٢-٢٢. كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي ٦٩٨/٢-٧٠٢.

^(١٥٤) هو أبو الحسن عبيد الله بن الحسين بن دلال بن دلهم الكرخي. فتتبع إليه رئاسة أصحاب أبي حنيفة بعد أبي خازم. وعنه أخذ أبو بكر الرازي، وأبو عبد الله الدلمغاني وغيرهما. كان كثير الصوم والصلاة، صبوراً على الفقر والحاجة. ولد سنة ستين ومائتين للهجرة. وتوفي سنة أربعين وثلاثمائة.

نظر: الجواهر المضيئة في طبقات الحنيفة، ٤٩٣/٢-٤٩٤.

^(١٥٥) نظر: شرح نور الأنوار على المنار ٢٣/٢. كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي ٦٩٨/٢، ٧٠٧.

- وقد ذكر في فوائح الرحموت أن صاحب الثبوت اختار ما ذهب إليه الكرخي. وجاء في التحرير أن خبر الواحد إذا تعارض مع القياس بحيث لا يمكن الجمع بينهما قدم الخبر مطلقاً عند أبي حنيفة.

نظر: تيسير التحرير ١١٦/٣. التقرير والتحيز ٢٩٨/٢. فوائح الرحموت بشرح مسلم الثبوت ١٤٥/٢.

^(١٥٦) نظر: تقريب الوصول إلى علم الأصول ١٢٢. تنقيح الفصول ٣٦٩.

^(١٥٧) المرجع السابق ٣٨٧.

لنص كتاب أو سنة. فإن خالف قدم الكتاب أو السنة^(١٥٨).

وورد في حاشية التفتازاني^(١٥٩):

أن أكثر للمالكية ذهبوا إلى تقديم خبر الواحد المخالف للقياس من كل وجه وقيل بالعكس^(١٦٠).

وذهب الشافعية والحنابلة إلى تقديم خبر الواحد على القياس^(١٦١).

المطلب الثاني: مسائل خالف فيها الحنفية هذا الأصل

المسألة الأولى: حكم من أكل أو شرب ناسياً وهو صائم:

ذهب الحنفية إلى أن من أكل أو شرب ناسياً لم يفطر^(١٦٢). وإلى هذا ذهب

^(١٥٨) انظر: تقريب الوصول إلى علم الأصول ١٤٢.

^(١٥٩) هو مسعود بن عمر بن عبدالله التفتازاني. سعد الدين من ثمة العربية والبيان والمنطق. ولد بتفتازان (من بلاد خراسان). وأبعده تيمورلنك إلى سمرقند، فتوفي فيها سنة ثلاث وتسعين وسبعمائة للهجرة.

انظر: الأعلام، ٢١٩/٧.

^(١٦٠) انظر: حاشية للتفتازاني على شرح العضد ٧٣/٢.

ونكر في تنقيح الفصول أن في مذهب مالك قولين في تقديم القياس على خبر الواحد.

انظر: تنقيح الفصول ٣٨٧.

ونكر الشيخ الشنقيطي أن فروع مذهب الإمام مالك تقتضي تقديم خبر الواحد على القياس.

انظر: مذكرة أصول الفقه ١٤٧.

^(١٦١) انظر: الإحكام في أصول الأحكام، ١٦٩/٢. روضة الناظر ٣٢٨/١. شرح للمع

٦٠٩/٢. العدة ٨٨٨/٣.

^(١٦٢) انظر: البحر الرائق ٢٧١/٢. بدائع الصنائع ٩٠/٢. الجامع الصغير ١٤٠.

الشافعية^(١٦٣) والحنابلة^(١٦٤).

وذهب المالكية إلى وجوب القضاء على من أكل أو شرب ناسياً^(١٦٥).

أدلة الحنفية:

- ١- ما رواه أبو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "من نسي وهو صائم فأكل أو شرب فليتم صومه فإنما أطعمه الله وسقاه"^(١٦٦). وفي رواية "ولا قضاء عليه"^(١٦٧).

- شرح العناية على الهدية ٣٢٧/٢. فتح القدير ٣٢٧/٢. الهدية ٣٢٧/٢.
(١٦٣) انظر: الأم ٩٧/٢. تحفة المحتاج ٤٠٨/٣. متن الغاية والتقريب ١٢٨. مختصر
المزني ٥٦. الوجيز ١٠٢/١.
(١٦٤) انظر: الإقناع ٣١٠/١. الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف ٣٠٤/٣. للفتوة
٩٢. شرح الزركشي على مختصر الخرقى ٥٧٠/٢.
(١٦٥) انظر: التاج والإكليل ٤٢٧/٢. النخبة ٥٢٠/٢. الكافي ١٢٤. المدونة ١٨٥/١.
مواهب الجليل ٤٢٧/٢.
(١٦٦) الحديث متفق عليه واللفظ لمسلم.
انظر: صحيح مسلم بشرح النووي، كتاب الصيام، باب أكل الناسي وشربه وجماعه
لا يفطر، ٣٥/٨. صحيح البخاري بحاشية السبكي، كتاب الصوم، باب للصائم
إذا أكل أو شرب ناسياً ٣٣٠/١.
(١٦٧) رواه الدارقطني وقال إسناده صحيح وكلهم ثقات.
انظر: سنن الدارقطني، كتاب الصيام، باب تبييت لنية من الليل وغيره، ١٧٨/٢.
وعزاه في نصب الرأية إلى ابن حبان في صحيحه. والحاكم في المستدرک ثم نكر
قول الحاكم صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه.
انظر: نصب الرأية ٤٤٥-٤٤٦.

قالوا المراد بقوله (فلَيْتُمْ صومهم) الصوم الشرعي لا للغوي الذي هو مطلق الإمساك^(١٦٨)؛ ذلك أن حمل اللفظ على المفهوم الشرعي متى أمكن في لفظ الشارع واجب^(١٦٩).

ويؤكد ذلك عدة أمور وهي: نفس اللفظ وهو قوله (فلَيْتُمْ صومهم) وصومهم إنما كان للشرعي، فإتمام ذلك يكون بالشرعي. رواية (ولا قضاء عليه)^(١٧٠). للتعليل بانقطاع نسبة فعله عنه بإضافته إلى الله تعالى^(١٧١).

المناقشة:

القياس فساد صومه لوجود ضد الركن كالكلام ناسياً في الصلاة^(١٧٢). وقد خالف الحنفية أصل مذهبهم في قبول الحديث وهو خبر آحاد مخالف للقياس. وأجاب الحنفية عن ذلك بأن هيئة الصلاة مذكرة فإنها تخالف الهيئة العادية

(١٦٨) للصوم في اللغة للكف والإمساك، يقال صامت الشمس في كبد السماء أي قامت في وسط السماء ممسكة عن الجري في مرأى العين.
انظر: طلبة للطلبة ٤٣.

(١٦٩) انظر: البحر للرازي ٢/٢٧١. فتح القدير ٢/٣٢٧.
ذهب الأصوليون إلى أن اللفظ المشترك إذا ورد في نص شرعي، وكان مشتركاً بين معنى لغوي ومعنى اصطلاحى شرعي وجب حمله على المعنى اللغوي.
انظر: الوجيز في أصول الفقه ٣٢٧.

(١٧٠) انظر: فتح القدير ٢/٣٢٨. منحة الخالق ٢/٢٧١.

(١٧١) انظر: بدائع الصنائع ٢/٩٠.

(١٧٢) روي عن أبي حنيفة أنه قال (لولا قول الناس لقلت يقضي).

انظر: المرجع السابق. تحفة الفقهاء ١/٣٥٢.

بخلاف الصوم، لذا فالقياس غير تام^(١٧٣).

ولكن على التسليم بأن القياس غير تام. أو الأخذ بالرواية الأخرى عن أبي حنيفة في تقديم الخبر على القياس^(١٧٤). إلا أنه يظل هناك اعتراض على الحنفية في أخذهم بالحديث؛ لأنه خبر آحاد فيما نعم به البلوى^(١٧٥).

المسألة الثانية : حكم نقض الموضوع بالهتفة داخل الصلاة.

ذهب الحنفية إلى أن الهتفة^(١٧٦) في صلاة ذات ركوع وسجود تنقض الموضوع^(١٧٧).

(١٧٣) انظر: فتح القدير ٣٢٧/٢.

(١٧٤) سبق بيان أنه روي عن أبي حنيفة تقديم خبر الآحاد على القياس ص ٥٥.

ونذكر في كشف الأسرار أن عمل الحنفية بحديث أبي هريرة في الصائم إذا أكل أو شرب ناسياً يؤكد تقديمهم لخبر الواحد على القياس. كما ذكر أنه روي عن أبي حنيفة رحمه الله قوله (لولا الرواية لقلت بالقياس).

انظر: كشف الأسرار ٧٠٨/٢.

وبالتأمل في الموضوع يتضح لاختلاف الروايات عن أبي حنيفة، والذي تميل إليه النفس هو الرواية التي ذكرها صاحب كتاب كشف الأسرار (لولا الرواية لقلت بالقياس) إذ لا يظن بأبي حنيفة تغيير قوله من أجل خشية الناس. بيد أن ما دعاني لذكر تلك الرواية هو قول صاحب التحفة أنها رويت في الجامع الصغير (وهو من كتب ظاهري الرواية) إلا أنني لم أعر على تلك الرواية في الجامع الصغير.

(١٧٥) انظر الإحكام في أصول الأحكام ١٦٠/٢.

(١٧٦) الهتفة: ما يكون مسموعاً له ولجيرانه، والضحك ما يكون مسموعاً له ولا يسمع جيرانه، والتبسم ما لا يسمع نفسه ولا جيرانه.

انظر: بدائع الصنائع ٣٢/١. الهداية ٥٢/١.

(١٧٧) انظر: البحر الرائق ٤٠/١. بدائع الصنائع ٣٢/١. البناية في شرح الهداية ٢٦٦/١.

المبسوط ٧٧/١. الهداية ٥١/١ -

وذهب المالكية^(١٧٨) والشافعية^(١٧٩) والحنبلية^(١٨٠) إلى أن ذلك لا ينقض الوضوء.

أدلة الحنفية:

١- حديث (ألا من ضحك منكم فلهقه فليعد الوضوء والصلاة جميعاً)^(١٨١).

- وقد أكثر الحنفية ذلك بالبلوغ.

نظر: البحر الرائق ٤٢/١. حاشية ابن عابدين ١٤٤/١.

^(١٧٨) انظر: للشرح الكبير ١٢٣/١. الكافي ١٣.

^(١٧٩) انظر: حاشية الشبرلمسي على نهاية المحتاج ١٠٩/١. نهاية المحتاج ١٠٩/١.

الوجيز ١٥/١.

^(١٨٠) انظر: شرح العمدة ٣٢٣/١. الفروع ١٨٦/١. المغني ١٦٩/١.

^(١٨١) قال ابن حجر: أشهر شيء في الباب حديث أبي عالية عن النبي مرسلًا.

نظر: الدراية في تخريج أحاديث الهداية ٣٥/١.

ونظير الحديث في الدارقطني: "أن أعمى تردى في بئر، والنبي صلى الله عليه وسلم

يصلي بأصحابه فضحك بعض من يصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم، فأمر النبي

صلى الله عليه وسلم من ضحك منهم أن يعيد الوضوء والصلاة".

أخرجه الدارقطني في السنن، كتاب الطهارة، باب أحاديث التفهقة في الصلاة وعللها،

١٦٣/١.

وقد روي الحديث مرسلًا وروي مسندًا. الأحاديث المسندة هي من حديث أبي موسى

الأشعري، وأبي هريرة، وعبد الله بن عمر، ولؤس بن مالك، وجابر بن عبد الله،

وعمران بن الحصين، وأبي المليح - رضي الله عنهم -. فأما المراسيل فهي أربعة

شهرها مرسل أبي العالية، والثاني مرسل معبد الجهني، والثالث مرسل إبراهيم

النخعي، والرابع مرسل الحسن.

ومرسل أبي العالية له وجهان أحدهما روايته عن نفسه مرسلًا وهو الصحيح. والوجه

لثاني روايته عن غيره مرسلًا. وجميع الأحاديث (عدا مرسل أبي العالية السابق

لنذكر) في أسانيدنا ومتنها مقال.

نظر: الدراية في تخريج أحاديث الهداية ٣٤-٣٧. سنن الدارقطني، -

قالوا: القياس أن لا تنقض الوضوء لأنها (أي الفقهية) ليست حدثاً فهي ليست بخارج نجس ولكن تركنا القياس بالسنة^(١٨٢). ولم يلحق به صلاة الجنازة؛ لأنها ليست بصلاة مطلقة، والمخصوص بالنص من القياس لا يلحق به ما ليس في معناه من كل وجه، بل يبقى ما لم يرد به النص على أصل القياس^(١٨٣).

المناقشة:

اعترض على الحنفية بأنهم خالفوا أصلهم لأخذهم بالحديث وهو خبر آحاد خالف القياس^(١٨٤). قال في المغني: إن الحنفية ردوا أخباراً صحيحة لمخالفتها الأصول فكيف خالفوا هنا بهذا الخبر الضعيف عند أهل المعرفة^(١٨٥).

ورد الحنفية على ذلك بأن الحديث وإن كان مخالفاً للقياس إلا أنه رواه كثير من الصحابة الكبار^(١٨٦) لذا كان مقدماً على القياس^(١٨٧).

لكن لا يسلم أن الحديث مشهور، بل هو خبر آحاد عند أئمة النقل، وبعضهم

= كتاب الطهارة، باب أحاديث الفقهية في الصلاة وعللها، ١/١٦١-١٧٥. نصب الراية لأحاديث الهداية ١/٤٧-٥٣.

^(١٨٢) انظر: بدائع الصنائع ١/٣٢. المبسوط ١/٧٧. الهدية ١/٥١.

^(١٨٣) انظر: بدائع الصنائع ١/٣٢. المبسوط ١/٧٨.

^(١٨٤) انظر روضة الناظر ١/٣٣٠-٣٣١. شرح مختصر الروضة ٢/٢٤٢.

^(١٨٥) انظر: للمغني ١/١٦٩.

^(١٨٦) سبق تخريج الحديث ص ٦٠.

^(١٨٧) انظر: كشف الأسرار شرح المصنف على المنار ٢/٢٣. كشف الأسرار عن أصول

اليزدوي ٢/٧٠٧.

بضعف الحديث. والاعتبار في النقل بأئمنته لا برأي الحنفية^(١٨٨).

- ٢- ولقد رد الحنفية بأن راوي الحديث أبا موسى الأشعري^(١٨٩)
- رضي الله عنه - معروف بالفقه والتقدم في الاجتهاد، وبمثل هذا الحديث
يترك القياس^(١٩٠).

ويرد عليهم بأن المشهور أن الحديث مرسل^(١٩١). فإن قيل إن الحديث المرسل

^(١٨٨) انظر: شرح مختصر الروضة ٢/٢٤٢. نزعة الخاطر العاطر ١/٣٣٠.

^(١٨٩) هو عبدالله بن قيس بن سليم أبو موسى الأشعري، مشهور باسمه وكنيته معاً. سكن الرملة وحالف سعيد بن العاص ثم أسلم وهاجر إلى الحبشة، وقيل بل رجع إلى بلده. قدم المدينة بعد فتح خيبر. استعمله النبي - صلى الله عليه وسلم - على بعض اليمن. كان أحد الحكمين بصفين، ثم اعتزل الفريقين. مات سنة ثنتين وأربعين للهجرة وقيل غير ذلك.

انظر: الإصابة في تمييز الصحابة، ٢/٣٥١-٣٥٢.

^(١٩٠) انظر: اللبابة في شرح الهداية، ١/٢٣٥. شرح العناية على الهداية، ١/٥١.

^(١٩١) حديث أبي موسى الأشعري رواه الطبراني بإسناده إلى أبي العالية عن أبي موسى قال (بينما رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بالناس إذ دخل رجل فتردى في حفرة كانت في المسجد وكان في بصره ضرر، فضحك كثير من - للقوم وهم في الصلاة فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم من ضحك أن يعيد الوضوء ويعود للصلاة) أخرجه الطبراني من طريق مهدي بن ميمون عن هشام بن حسان عن حفصة بنت سيرين عن أبي العالية بهذا. وأخرجه الدارقطني من طريق خالد بن عبدالله عن هشام بن حسان به. لكن قال فيه عن رجل من الأنصار بدل أبي موسى. قال الدارقطني: خالفه خمسة حفاظ ثبات عن هشام، لم يذكروا فيه أبا موسى ولا غيره.

انظر: الدرر في تخريج أحاديث الهداية ١/٣٦. سنن الدارقطني كتاب الطهارة، باب

أحاديث القهقهة في الصلاة وعللها ١/١٦٩.

حجة (عندهم) فلذا لم يكن بد من القول بنقض الوضوء^(١٩٢) فالجواب أن الحديث قد خالف القياس، وفي إسناده ومثله ما يمنع الاحتجاج به، وهو معارض بأن أكثر الروايات الصحيحة فيه الأمر إنما كان بإعادة الصلاة دون الوضوء^(١٩٣).

٣- فلن قيل إن الحديث موافق للقياس لأن القهقهة ليست خارجاً نجساً، بل هي صوت كالبكاء والكلام وإنما يجب الوضوء بها عقوبة وزجراً؛ لأن المقصود بالصلاة إظهار الخضوع والخشوع لله، ولو كانت القهقهة حدثاً لامتوى فيها البالغ وغيره^(١٩٤). يجاب عنه بما روي أن الشافعي (رحمه الله) ناظر الحسن

(١٩٢) انظر: فتح القدير ٥١/١.

(١٩٣) انظر: شرح مختصر الروضة ٢٤٢/٢.

قال الدارقطني بعد ذكر حديث جابر - رضي الله عنه - عن النبي صلى الله عليه وسلم "من ضحك منكم في صلاته فليتوضأ ثم ليعد الصلاة قال لنا أبو بكر النيسابوري هذا حديث منكر فلا يصح. والصحيح عن جابر خلافة. ثم قال: والصحيح عن الأعشى عن أبي سفيان عن جابر من قوله (من ضحك في الصلاة أعاد الصلاة ولم يعد الوضوء) وكذلك رواه عن الأعشى جماعة من الرفعاء الثقات. كما أخرج الدارقطني بسنده عن ابن مسعود قال (إذا ضحك أحدكم في الصلاة فعليه إعادة الصلاة).

وأخرج أيضاً عن أبي موسى الأشعري أنه كان يصلي بالناس فرأوا شيئاً فضحك بعض من كان معه. فقال أبو موسى حيث تنصرف (من كان ضحك منكم فليعد الصلاة).

انظر: سنن الدارقطني، كتاب الطهارة، باب أحاديث القهقهة في الصلاة وعللها، ١٧٢-١٧٥/١.

وانظر: نصب الراية، ٤٨/١-٤٩.

(١٩٤) انظر: البحر الرائق، ٤٠/١. البناية في شرح الهداية، ٢٣٣/١، حاشية ابن عابدين، ١٤٤/١.

بن زياد^(١٩٥) (رحمه الله) يوماً فقال له: ما تقول في رجل قذف محصناً في الصلاة؟ قال: تبطل صلاته. قال: فوضوؤه؟ قال: وضوؤه على حاله، قال: فلو ضحك في الصلاة؟ قال: تبطل صلاته ووضوؤه. فقال الشافعي: فيكون الضحك في الصلاة أسوأ حالاً من قذف المحصن فأفحمه^(١٩٦).

كما اعترض على الحنفية أنهم قد خالفوا أصلهم^(١٩٧) بقبولهم الحديث وهو خبر آحاد ورد فيما تعم به البلوى^(١٩٨). وأجاب عن ذلك الحنفية بأن الحديث ليس في محل النزاع؛ لأنه ليس مما يتكرر ويعم حتى تشتد الحاجة إليه فإن القهقهة في الصلاة لا تكاد توجد إلا نادراً ممن ليس له تثبت لأمر الصلاة^(١٩٩).

ولم يسلم خصوم الحنفية بأن القهقهة نادرة بل قالوا إن ما ذكره الحنفية لا يخرج تلك الصورة عن كونها واقعة في عموم البلوى^(٢٠٠).

^(١٩٥) هو الحسن بن زياد أبو علي اللؤلؤي، أحد أصحاب الإمام أبي حنيفة - رحمهما الله - كان يختلف إلى زفر وأبي يوسف في الفقه. قال عنه السمعاني: كان عالماً بروايات أبي حنيفة، وكان حسن الخلق. وقال عنه أحمد بن عبد الحميد الحارثي: ما رأيت أحسن خلقاً من الحسن بن زياد، ولا أقرب مأخذاً، ولا أسهل جانباً مع توفر فقهه وعلمه وزهده وورعه. توفي سنة أربع ومائتين للهجرة.

انظر: الطبقات السنية في تراجم الحنفية، ٥٩/٣ - ٦٠.

^(١٩٦) نقلاً عن نصب الراية ٥٣/١.

^(١٩٧) سبق بيان أن عامة الحنفية ذهبوا إلى عدم قبول خبر الواحد فيما تعم به البلوى انظر

ص ٢٨.

^(١٩٨) انظر: الإحكام في أصول الأحكام ١٦١/٢. تنقيح الفصول ٣٧٢. حاشية التفازاني على شرح المعتمد ٧٢/٢. روضة الناظر ٣٢٧/١. المحصول ٤٤٢/٤.

^(١٩٩) انظر: تيسير التحرير ١١٤/٣. فوائح للرحموت ١٣٠/٢.

^(٢٠٠) انظر: الإحكام في أصول الأحكام ١٦٣/٢ - ١٦٤.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات. لا أحصي ثناء عليه، هو كما أثنى على نفسه. والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد أن انتهيت من كتابة البحث بفضل الله وتوفيقه فإنني أنكر أهم نتائجه:

- ١- قرر الحنفية القواعد الأصولية التي تؤيد فروع مذهبهم فالقواعد الأصولية لديهم إنما هي خادمة للفروع.
- ٢- اعترض خصوم الحنفية على الحنفية لمخالفة بعض فروع مذهبهم لما قرروه في الأصول.
- ٣- بعض المسائل التي ادعى فيها على الحنفية بمخالفة أصل مذهبهم فإنه بالدراسة يتضح عدم مخالفتهم لأصل المذهب كما في مسألة تحريم الجمع بين المرأة وعمتها، والمرأة وخالتها فإن الحديث الذي خصوا به قوله تعالى: ﴿وَأَجَلُكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ [النساء: ٢٤] حديث مشهور وليس خبر آحاد.
- ٤- بعض المسائل التي اعترض بها خصوم الحنفية على الحنفية لمخالفة أصل مذهبهم فإن للحنفية أسباباً تبرر ذلك مثل وجوب صلاة الوتر، وعدم وجوب القضاء على الصائم إذا أكل أو شرب ناسياً.
- ٥- خالف الحنفية أصل مذهبهم في بعض الفروع الفقهية ولم يكن لهم أسباب أصولية تبرر ذلك مما يقوي اعتراض الخصم. ومن ذلك قولهم بوجوب الوضوء بالخارج النجس من غير السبيلين.

وفي الختام:

فإن الموضوع كبير، وله أثر عميق في بناء الفكر الفقهي والأصولي؛ لذا أوصي طلبة العلم المتخصصين بمتابعة البحث في الموضوع.

﴿سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ (١٨٠) وَمَسَلَّمَ عَلَى الْمُرْسَلِينَ

(الصفات: ١٨٠-١٨٢).

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: القرآن الكريم.

ثانياً: كتب الحديث النبوي:

- ١- الدراية في تخریج أحاديث الهداية. تأليف الحافظ أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢هـ، عنى بتصحيحه وتنسيقه والتعليق عليه عبدالله هاشم اليماني، (الطبعة بدون)، القاهرة: مكتبة ابن تيمية، (سنة النشر بدون).
- ٢- الجامع الصحيح (سنن الترمذي) لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي المتوفى سنة ٢٧٩هـ، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر، (الطبعة بدون)، بيروت: دار إحياء التراث العربي، (سنة النشر بدون).
- ٣- سنن ابن ماجه لأبي عبدالله محمد بن يزيد القزويني المتوفى سنة ٢٧٥هـ، حقق نصوصه ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه وعلق عليه محمد فؤاد عبد الباقي، (الطبعة بدون)، بيروت: دار الفكر، (سنة النشر بدون).

- ٤- سنن الدارقطني للحافظ علي بن عمر الدارقطني المتوفى سنة ٣٨٥هـ، مطبوع ببغداد، الطبعة الأولى، (الطبعة بدون) بيروت: دار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- ٥- السنن الكبرى للحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي المتوفى سنة ٤٥٨هـ، مطبوع في نيلة الجواهر النقي لابن التركماني، أعد فهرسه الدكتور يوسف المرعشلي، (الطبعة بدون)، بيروت: دار المعرفة، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.
- ٦- سنن النسائي لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي المتوفى سنة ٣٠٣هـ، مطبوع مع شرح السيوطي: وحاشية السندي، (الطبعة بدون)، بيروت: دار الكتب العلمية، (سنة النشر بدون).
- ٧- شرح السنة تأليف الحسين بن مسعود البغوي المتوفى سنة ٥١٦هـ، حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه شعيب الأرناؤوط ومحمد زهير الشاويش، الطبعة الثانية، بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- ٨- شرح صحيح مسلم تأليف محي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النسوي المتوفى سنة ٦٧٦هـ، مطبوع معه صحيح مسلم، الطبعة الثالثة، بيروت: دار الفكر، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
- ٩- شرح معاني الآثار تأليف أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي الطحاوي المتوفى سنة ٣٢١هـ، تحقيق وتعليق محمد زهري النجار، الطبعة الثانية، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

- ١٠- صحيح البخاري (الجامع الصحيح) لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري المتوفى سنة ٢٥٦هـ، مطبوع في هامشه حاشية السندي، (الطبعة بدون)، بيروت: دار المعرفة، ١٩٧٨م.
- ١١- صحيح سنن أبي داود اختصر السند وصحح أحاديثه محمد ناصر الدين الألباني المتوفى سنة ١٤٢٠هـ، الطبعة الأولى، الرياض: مكتبة التربية العربي لدول الخليج، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.
- ١٢- صحيح مسلم للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري المتوفى سنة ٢٦١هـ، مطبوع مع شرحه للإمام النووي، الطبعة الثالثة، بيروت: دار الفكر، ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م.
- ١٣- فتح الباري بشرح صحيح البخاري تأليف الحافظ أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢هـ، راجعه وقدم له وضبط أحاديثه وعلق عليه كل من طه عبدالرؤف ومصطفى الهواري ومحمد عبدالمعطي، (الطبعة بدون) القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م.
- ١٤- نصب الراية لأحاديث الهداية تأليف جمال الدين أبي محمد عبدالله ابن يوسف الزيلعي المتوفى سنة ٧٦٢هـ، مطبوع معه بغية الأكمي في تخريج الزيلعي لجماعة من علماء الهند، الطبعة الثالثة، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- ١٥- مختصر سنن أبي داود لعبدالمعظم بن عبدالقوي بن عبدالله بن سلامة المنذري المتوفى سنة ٦٥٦هـ، مطبوع معه معالم السنن للخطابي وتهذيب

السنن لابن القيم، تحقيق أحمد محمد شاكر ومحمد حامد الفقي، (الطبعة بدون)، بيروت: دار المعرفة، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

١٦- المسند للإمام أحمد بن حنبل المتوفى سنة ٢٤١هـ، مطبوع بهامشه منتخب كنز العمال، الطبعة الرابعة، بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

١٧- المسند للإمام محمد بن إدريس الشافعي المتوفى سنة ٢٠٤هـ، مطبوع في نهاية كتاب مختصر المزني، (الطبعة بدون)، بيروت: دار المعرفة، (سنة النشر بدون).

ثالثاً كتب أصول الفقه:

١٨- الإبهاج في شرح المنهاج تأليف شيخ الإسلام علي بن عبدالكافي السبكي المتوفى سنة ٧٥٦هـ وولده تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي المتوفى سنة ٧٧١هـ، كتب هوامشه وصححه جماعة من العلماء، الطبعة الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

١٩- الإحكام في أصول الأحكام تأليف سيف الدين أبي الحسن علي بن أبي علي ابن محمد الأمدي، المتوفى سنة ٦٣١هـ، مراجعة وتدقيق جماعة من العلماء، (الطبعة بدون)، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

٢٠- أصول السرخسي لأبي بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي المتوفى سنة ٤٨٣هـ، تحقيق أبي الوفاء الأفغاني، الطبعة الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

- ٢١- أصول فخر الإسلام البزدوي تأليف أبي الحسن علي بن محمد بن الحسين البزدوي المتوفى سنة ٤٨٢هـ، مطبوع مع كشف الأسرار للعلاء الدين البخاري، ضبط وتعليق وتخريج محمد للمتعمص بالله البغدادي، الطبعة الأولى، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤١١هـ-١٩٩١م.
- ٢٢- الأقوال الأصولية لأبي الحسن عبيد الله بن الحسين بن دلال للكرخي المتوفى سنة ٣٤٠هـ، تجميع وتحقيق الدكتور حسين خلف الجبوري، للطبعة الأولى، مكة المكرمة، مطابع الصفا، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.
- ٢٣- البحر المحيط في أصول الفقه تأليف بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي المتوفى سنة ٧٩٤هـ، قام بتحريره الشيخ عبدالقادر عبدالله العاني، وراجع د. عمر سليمان الأشقر، الطبعة الثانية، الغردقة: دار الصفوة، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.
- ٢٤- البرهان في أصول الفقه تأليف إمام الحرمين أبي المعالي عبد الملك بن عبدالله الجويني المتوفى سنة ٤٧٨هـ، تحقيق الدكتور عبدالعظيم محمود الديب، الطبعة الثالثة، مصر: دار الوفاء، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.
- ٢٥- تقريب الوصول إلى علم الأصول تأليف أبي القاسم محمد بن أحمد بن جزي الكلبي الغرناطي المتوفى سنة ٤٧١هـ، دراسة وتحقيق محمد علي فركوس، الطبعة الأولى، مكة المكرمة: مكتبة الفيصلية، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
- ٢٦- التقرير والتحبير تأليف ابن أمير الحاج المتوفى سنة ٨٧٩هـ، مطبوع بهامشه نهاية السؤل في شرح منهاج الوصول للأسنوي، الطبعة الثانية، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

٢٧- التلويح إلى كشف حقائق التنقيح تأليف سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني المتوفى سنة ٧٩٢هـ. وقيل ٧٩١هـ، مطبوع بهامشه التوضيح لمن التنقيح لصدر الشريعة، طبع بمطبعة محمد علي صبيح وأولاده، ١٣٧٧هـ-١٩٥٧م، بيروت: دار الكتب العلمية.

٢٨- التوضيح في حل غوامض التنقيح تأليف صدر الشريعة عبيدالله بن مسعود المحبوبي البخاري المتوفى سنة ٧٤٧هـ، مطبوع بهامش التلويح على التوضيح للتفتازاني، طبع بمطبعة محمد علي صبيح وأولاده، ١٣٧٧هـ-١٩٥٧م. بيروت: دار الكتب العلمية.

٢٩- تيسير التحرير تأليف محمد أمين المعروف بأمير باد شاه الحسيني الحنفي الخرساني المتوفى سنة ٩٧٢هـ، (الطبعة بدون)، مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ١٣٥٠هـ.

٣٠- حاشية التفتازاني على شرح عضد الدين والملة لمختصر المنتهى الأصولي تأليف سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني المتوفى سنة ٧٩٢هـ وقيل ٧٩١هـ، مطبوع معه شرح عضد الدين والملة وحاشيتي الجرجاني والهروي، الطبعة الثانية، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

٣١- روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه تأليف موفق الدين أبي محمد عبدالله بن أحمد بن قدامة المقدسي المتوفى سنة ٦٢٠هـ، مطبوع معه نزهة خاطر العاطر لابن بدران، الطبعة الثالثة، الرياض: مكتبة المعارف، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

٣٢- شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول تأليف شهاب الدين أبي العباس أحمد بن إدريس القرافي المتوفى سنة ٦٨٤هـ، تحقيق طه عبدالرؤف سعد، (الطبعة بدون)، القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، (تاريخ النشر بدون).

٣٣- شرح عضد الدين والملة لمختصر المنتهى الأصولي تأليف القاضي عضد الدين والملة المتوفى سنة ٧٥٦هـ، مطبوع بهامش حواشي التفتازاني والجرجاني والهروي، الطبعة الثانية، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٣٤- شرح الكوكب المنير المسمى بمختصر التحرير تأليف محمد بن أحمد بن عبدالعزيز بن علي الفتوح الحنبلي المعروف بابن النجار المتوفى سنة ٩٧٢هـ، تحقيق الدكتور محمد الزحيلي والدكتور نزيه حماد، (الطبعة بدون)، الرياض: مكتبة العبيكان، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

٣٥- شرح اللمع تأليف أبي إسحاق إبراهيم الشيرازي للمتوفى سنة ٤٧٦هـ - تحقيق عبدالمجيد تركي، الطبعة الأولى، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٣٦- شرح مختصر الروضة تأليف نجم الدين أبي الربيع سليمان بن عبدالقوي ابن عبدالكريم الطوفي المتوفى سنة ٧١٦هـ، مطبوع مع مختصر الروضة للطوفي، تحقيق الدكتور عبدالله بن عبدالمحسن التركي، الطبعة الأولى، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٣٧- شرح نور الأنوار على المنار تأليف أحمد المعروف بملاجيون بن أبي سعيد بن عبيدالله الحنفي الصديقي المتوفى سنة ١١٣٠هـ، مطبوع مع كشف الأسرار شرح المصنف على المنار للنسفي، الطبعة الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٣٨- العدة في أصول الفقه تأليف القاضي أبي يعلى محمد بن الحسين الفراء البغدادي الحنبلي المتوفى سنة ٤٥٨هـ، تحقيق وتعليق الدكتور أحمد بن علي سير المبارك، الطبعة الثانية، (الناشر بدون)، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

٣٩- فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت تأليف عبدالحلي محمد بن نظام الدين الأنصاري، مطبوع مع المستصفي للغزالي، الطبعة الأولى، مصر: المطبعة الأميرية، ١٣٢٢هـ.

٤٠- كشف الأسرار شرح المصنف على المنار تأليف أبي البركات عبيدالله بن أحمد المعروف بحافظ الدين النسفي المتوفى سنة ٧١٠هـ، مطبوع مع شرح نور الأنوار على المنار لملاجيون الحنفي، الطبعة الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٤١- كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي تأليف علاء الدين عبدالعزيز بن أحمد البخاري المتوفى سنة ٧٣٠هـ، مطبوع مع أصول فخر الإسلام البزدوي، ضبط وتعليق وتخريج محمد المعتصم بالله البغدادي، الطبعة الأولى، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤١١هـ-١٩٩١م.

٤٢- المحصول في علم أصول الفقه تأليف فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي المتوفى سنة ٦٠٦هـ، دراسة وتحقيق الدكتور طه جابر فياض العلواني، الطبعة الثانية، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

- ٤٣- مذكرة أصول للفقه على روضة الناظر تأليف محمد الأمين بن المختار الشنقيطي، (الطبعة بدون)، المدينة المنورة: المكتبة السلفية، ١٣٩١هـ.
- ٤٤- المستصفي من علم الأصول تأليف أبي حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي المتوفى سنة ٥٠٥هـ، مطبوع مع فواتح للرحموت لعبدالعلي الأنصاري، الطبعة الأولى، مصر: المطبعة الأميرية، ١٣٢٢هـ.
- ٤٥- للمغني في أصول الفقه تأليف جلال الدين أبي محمد عمر بن محمد بن عمر الخبازي المتوفى سنة ٦٩١هـ، تحقيق الدكتور محمد مظهر بقا، الطبعة الأولى، مطبعة مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ١٤٠٣هـ.
- ٤٦- الموافقات في أصول الشريعة تأليف أبي إسحاق إبراهيم بن موسى اللخمي الشهير بالشاطبي المتوفى سنة ٧٩٠هـ، مطبوع مع تعليق وشرح الشيخ عبدالله دراز، (الطبعة بدون)، بيروت: درا المعرفة، (تاريخ النشر بدون).
- ٤٧- نزهة الخاطر العاطر شرح روضة الناظر تأليف الشيخ عبدالقادر بن أحمد مصطفى بدران الدومي لدمشقي، مطبوع مع روضة الناظر، الطبعة الثالثة، الرياض: مكتبة المعارف، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
- ٤٨- الوجيز في أصول الفقه تأليف عبدالكريم زيدان، الطبعة الأولى، بيروت: مؤسسة للرسالة، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
- رابعاً كتب الفقه:
- ٤٩- الإجماع تأليف محمد بن إبراهيم بن المنذر الشافعي المتوفى سنة ٣١٨هـ، الطبعة الثانية، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

- ٥٠- الاختيار لتعليل المختار تأليف عبدالله بن محمود بن مودود بن محمود أبي الفضل مجد الدين الموصلی المتوفى سنة ٦٨٣هـ، مطبوع معه المختار للفتوى للموصلی، وعليه تعليقات الشيخ محمود أبو دققة، (الطبعة بدون) بيروت: دار الفكر العربي، (تاريخ النشر بدون).
- ٥١- الأصول المعروف بالمبسوط تأليف الإمام أبي عبدالله محمد بن الحسن الشيباني المتوفى سنة ١٨٩هـ، تصحيح وتعليق أبي الوفاء الأفغاني، الطبعة الأولى، بيروت: عالم الكتب، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
- ٥٢- الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع تأليف محمد الشربيني الخطيب المتوفى سنة ٩٧٧هـ، مطبوع بهامش حاشية البجيرمي على الخطيب، الطبعة الأخيرة، بيروت: دار الفكر، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.
- ٥٣- الإقناع في فقه الإمام أحمد بن حنبل تأليف أبي النجا شرف الدين موسى الحجاوي المقدسي المتوفى سنة ٩٦٨هـ وقيل ٩٦٠هـ، تصحيح وتعليق عبداللطيف محمد موسى السبكي، (الطبعة بدون)، بيروت: دار المعرفة، (تاريخ النشر بدون).
- ٥٤- الأم تأليف الإمام محمد بن إدريس الشافعي المتوفى سنة ٢٠٤هـ، مصحح على النسخة المطبوعة بالمطبعة الأميرية، (الطبعة بدون)، بيروت: دار المعرفة، (تاريخ النشر بدون).
- ٥٥- الإصناف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل تأليف علاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان المرداوي المتوفى سنة ٨٨٥هـ، تصحيح محمد حامد الفقي، الطبعة الثانية، بيروت: دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي، (تاريخ النشر بدون).

- ٥٦- البحر للرائق شرح كنز الدقائق تأليف زين الدين بن إبراهيم بن محمد الشهير بابن نجيم المتوفى سنة ٩٧٠هـ، مطبوع بهامشه منحة الخالق لابن عابدين، (الطبعة بدون)، باكستان: مكتبة رشيدية، (تاريخ النشر بدون).
- ٥٧- بداية المجتهد ونهاية المقتصد تأليف القاضي أبي الوليد محمد بن أحمد ابن محمد بن رشد المتوفى سنة ٥٩٥هـ، مطبوع مع الهداية في تخريج أحاديث البداية لأبي الفيض الغماري، تحقيق يوسف المرعشلي وعدنان شلاق وآخرين، الطبعة الأولى، بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- ٥٨- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع تأليف علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني المتوفى سنة ٥٨٧هـ، الطبعة الثانية، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- ٥٩- بلغة السالك لأقرب المسالك تأليف أحمد بن محمد الصاوي المتوفى سنة ١٢٤١هـ، مطبوع بهامشه للشرح الصغير للدردير، (الطبعة بدون)، بيروت: دار الفكر، (تاريخ النشر بدون).
- ٦٠- البناية في شرح الهداية تأليف أبي محمد محمود بن أحمد العيني المتوفى سنة ٨٥٥هـ، مطبوع معه الهداية للمرغيناني، الطبعة الثانية، بيروت: دار الفكر، ١٤١١هـ-١٩٩٠م.
- ٦١- تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق تأليف فخر الدين عثمان بن علي الزيلعي الحنفي المتوفى سنة ٧٤٣هـ، مطبوع بهامشه حاشية للشليبي، الطبعة الثانية، بيروت: دار الكتاب الإسلامي، (تاريخ النشر بدون).

- ٦٢- اللتاج والإكليل لمختصر خليل تأليف أبي عبدالله محمد بن يوسف بن أبي القاسم العبدري الشهير بالمواق المتوفى سنة ٨٩٧هـ، مطبوع بهامش مواهب الجليل للحطاب، الطبعة الثالثة، بيروت: دار الفكر، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.
- ٦٣- تحفة الفقهاء تأليف علاء الدين محمد السمرقندي المتوفى سنة ٥٣٩هـ، الطبعة الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٥هـ-١٩٨٤م.
- ٦٤- تحفة المحتاج بشرح المنهاج تأليف شهاب الدين أحمد بن حجر الهيتمي المتوفى سنة ٩٧٤هـ، مطبوع بهامش حاشيتي الشرواني وابن قاسم العبادي، طبع بالمطبعة الميمنية بمصر سنة - ١٣١٥هـ، بيروت: دار الفكر.
- ٦٥- تحفة الملوك في فقه مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان تأليف زين الدين محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر الرازي المتوفى بعد سنة ٦٦٦هـ، اعتنى بإخراجه وعلق على مسائله عبدالله نذير أحمد، الطبعة الأولى، بيروت: دار البشائر الإسلامية، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.
- ٦٦- التنكرة في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل تأليف أبي الوفاء علي ابن عقيل بن محمد بن عقيل البغدادي الحنبلي المتوفى سنة ٥١٣هـ، تحقيق وتعليق الدكتور ناصر بن سعود السلامة، (الطبعة الأولى). الرياض: دار إشبيليا ١٤١٢هـ-٢٠٠١م.
- ٦٧- التنقيح المشيع في تحرير أحكام المقنع تأليف علاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان المرادوي المتوفى سنة ٨٨٥هـ، أشرف على طبعه وتصحيحه عبدالرحمن حسن محمود، (الطبعة بدون)، الرياض: المؤسسة السعيدية، (تاريخ النشر بدون).

- ٦٨- الجامع الصغير تأليف الإمام أبي عبدالله محمد بن الحسن الشيباني المتوفى سنة ١٨٩هـ، مطبوع مع شرحه النافع الكبير، (الطبعة بدون) كراتشي: إدارة القرآن والعلوم الإسلامية، ١٤١١هـ-١٩٩٠م.
- ٦٩- جواهر الإكليل شرح مختصر خليل تأليف صالح عبدالسميع الآبي الأزهري، مطبوع بهامش مختصر خليل، (الطبعة بدون)، بيروت: دار الفكر، (تاريخ النشر بدون).
- ٧٠- حاشية البجيرمي على الخطيب المسماة تحفة الحبيب على شرح الخطيب تأليف سليمان البجيرمي المتوفى سنة ١٢٢١هـ، مطبوع بهامشه الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع للخطيب، الطبعة الأخيرة، بيروت: دار الفكر، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.
- ٧١- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير تأليف محمد بن عرفة الدسوقي المتوفى سنة ١٢٣٠هـ، مطبوع بهامشه الشرح الكبير للدردير، (الطبعة بدون)، بيروت: دار الفكر، (تاريخ النشر بدون).
- ٧٢- حاشية الشبراملسي على نهاية المحتاج تأليف أبي الضياء نور الدين علي بن علي الشبراملسي المتوفى سنة ١٠٨٧هـ، مطبوع مع نهاية المحتاج للرملي وحاشية الرشدي، الطبعة الأخيرة، بيروت: دار الفكر، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
- ٧٣- حاشية الشرواني على تحفة المحتاج تأليف عبدالحميد الشرواني، مطبوع مع تحفة المحتاج لابن حجر الهيتمي وحاشية ابن قاسم العبادي، طبع بالمطبعة الميمنية بمصر سنة ١٣١٥هـ. بيروت: دار الفكر.

- ٧٤- حاشية ابن عابدين المسماة رد المختار على الدر المختار تأليف محمد أمين بن عمر المعروف بابن عابدين المتوفى سنة ١٢٥٢هـ، مطبوع معه الدر المختار للحصكفي، (الطبعة بدون)، بيروت: دار الفكر، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
- ٧٥- الدر المختار شرح تنوير الأبصار تأليف محمد بن علي بن محمد المعروف بعلاء الدين الحصكفي المتوفى سنة ١٠٨٨هـ، مطبوع مع حاشية ابن عابدين، (الطبعة بدون)، بيروت: دار الفكر، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
- ٧٦- الدر المنتقى في شرح الملتقى تأليف محمد علي بن محمد المعروف بعلاء الدين الحصكفي المتوفى سنة ١٠٨٨هـ، مطبوع بهامش مجمع الأنهر لداماد أفندي، (الطبعة بدون) بيروت: دار إحياء التراث العربي، (تاريخ النشر بدون).
- ٧٧- النخيرة تأليف شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي المتوفى سنة ٦٨٤هـ، تحقيق سعيد أعراب ومحمد حجي وغيرهما، الطبعة الأولى، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٤م.
- ٧٨- روضة الطالبين وعمدة المفتين تأليف أبي زكريا محي الدين يحيى بن شرف النووي المتوفى سنة ٦٧٦هـ، إشراف زهير الشاويش، الطبعة الثالثة، بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤١٢هـ-١٩٩١م.
- ٧٩- الروض المربع شرح زاد المستنقع تأليف منصور بن يونس بن إدريس البهوتي المتوفى سنة ١٠٥١هـ، الطبعة السادسة، بيروت: دار الفكر، (تاريخ النشر بدون).

- ٨٠- شرح الزركشي على مختصر الخرقى تأليف شمس الدين محمد بن عبدالله الزركشي المتوفى سنة ٧٧٢هـ، تحقيق وتخرىج عبدالله بن عبدالرحمن الجبرين، الطبعة الأولى، الرياض: مكتبة العبيكان، ١٤١٠هـ.
- ٨١- الشرح الصغير على أقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك تأليف أبي البركات أحمد بن محمد بن أحمد الدردير المتوفى سنة ١٢٠١هـ، مطبوع بهامش بلغة السالك للصاوي، (الطبعة بدون)، بيروت: دار الفكر، (تاريخ النشر بدون).
- ٨٢- شرح العمدة في الفقه تأليف شيخ الإسلام أحمد بن عبدالحليم بن تيمية المتوفى سنة ٧٢٨هـ تحقيق سعود بن صالح العطيشان، الطبعة الأولى، الرياض: مكتبة العبيكان، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.
- ٨٣- شرح العناية على الهداية تأليف أكمل الدين محمد بن محمود البابرني المتوفى سنة ٧٨٦هـ، مطبوع مع فتح القدير لابن الهمام، الطبعة الثانية، بيروت: دار الفكر، ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م.
- ٨٤- شرح ابن قاسم الغزي على متن أبي شجاع المسمى فتح القريب المجيب في شرح ألفاظ التقريب تأليف شمس الدين أبي عبدالله محمد بن قاسم بن محمد الغزي المتوفى سنة ٩١٨هـ، مطبوع بهامش حاشية البيجوري، (الطبعة بدون)، مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ١٣٤٣هـ.
- ٨٥- الشرح الكبير تأليف شمس الدين أبي الفرج عبدالرحمن بن أبي عمر محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي المتوفى سنة ٦٨٢هـ، مطبوع مع المغني لأبي محمد عبدالله بن قدامة، (الطبعة بدون) بيروت: دار الكتاب العربي، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.

- ٨٦- الشرح الكبير على مختصر خليل تأليف أبي البركات أحمد بن محمد بن أحمد الدردير المتوفى سنة ١٢٠١هـ، مطبوع بهامش حاشية الدسوقي، (الطبعة بدون)، بيروت: دار الفكر، (تاريخ النشر بدون).
- ٨٧- شرح منتهى الإرادات المسمى بفتاوى أولي النهي لشرح المنتهى تأليف منصور بن يونس بن إدريس البهوتي المتوفى سنة ١٠٥١هـ، (الطبعة بدون)، بيروت: دار الفكر، (تاريخ النشر بدون).
- ٨٨- فتح باب العناية بشرح التنقيح تأليف الإمام نور الدين أبي الحسن علي بن سلطان محمد الهروي القاري المتوفى سنة ١٠١٤هـ، قدم له سماحة المفتي الشيخ خليل الميس، اعتنى به محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم، الطبعة الأولى، بيروت: شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
- ٨٩- فتح العزيز شرح الوجيز وهو الشرح الكبير تأليف أبي القاسم عبدالكريم ابن محمد الرافعي المتوفى سنة ٦٢٣هـ، مطبوع مع المجموع شرح المذهب للنووي، (الطبعة بدون) بيروت: دار الفكر، (تاريخ النشر بدون).
- ٩٠- فتح القدير تأليف كمال الدين محمد بن عبدالواحد السيواسي السكندري المعروف بابن الهمام المتوفى سنة ٨٦١هـ، مطبوع مع الهداية للمرغيناني وشرح العناية على الهداية للبابرتي، الطبعة الثانية، بيروت: دار الفكر، ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م.
- ٩١- للفروع تأليف شمس الدين أبي عبدالله محمد بن مفلح المتوفى سنة ٧٦٣هـ، مطبوع مع تصحيح الفروع للمرداوي، (الطبعة بدون) القاهرة: مكتبة ابن تيمية، (تاريخ النشر بدون).

- ٩٢- للفقه الإسلامي وأدلته تأليف وهبة الزحيلي، الطبعة الثالثة، دمشق: دار الفكر، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.
- ٩٣- للفقه النافع تأليف ناصر الدين أبي القاسم محمد بن يوسف الحسني السمرقندي المتوفى سنة ٥٥٦هـ، دراسة وتحقيق للدكتور إبراهيم محمد ابن إبراهيم العبود، الطبعة الأولى، الرياض: مكتبة العبيكان، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- ٩٤- الكتاب (مختصر القنوري) تأليف أبي الحسين أحمد بن محمد القنوري المتوفى سنة ٤٢٨هـ، مطبوع مع اللباب لعبد الغني الدمشقي، حققه وضبطه وعلق حواشيه محمود أمين النواوي، (الطبعة بدون)، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤١٢هـ-١٩٩١م.
- ٩٥- كشف القناع عن متن الإقناع تأليف منصور بن يونس بن إدريس البهوتي المتوفى سنة ١٠٥١هـ، (الطبعة بدون)، بيروت: عالم الكتب، (تاريخ النشر بدون).
- ٩٦- الكافي في فقه أهل المدينة المالكي تأليف أبي عمر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبر النمري القرطبي المتوفى سنة ٤٦٣هـ، للطبعة الأولى، بيروت: دار للكتب العلمية، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ٩٧- اللباب في شرح الكتاب تأليف عبدالغني الغنيمي الدمشقي الميداني المتوفى سنة ١٢٩٨هـ، مطبوع معه الكتاب للقنوري، حققه وضبطه وعلق حواشيه محمود أمين النواوي، (الطبعة بدون)، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤١٢هـ-١٩٩١م.

٩٨- المبدع في شرح المقنع تأليف أبي إسحاق برهان الدين إبراهيم بن محمد ابن مفلح المتوفى سنة ٨٨٤هـ، مطبوع معه المقنع لابن قدامة، (الطبعة بدون)، بيروت: المكتب الإسلامي، ١٩٨٠م.

٩٩- المبسوط تأليف شمس الدين محمد بن أحمد السرخسي المتوفى سنة ٤٨٣هـ، (الطبعة بدون)، بيروت: دار المعرفة، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

١٠٠- متن الغاية والتفريب تأليف القاضي أبي شجاع أحمد بن الحسين بن أحمد الأصفهاني المتوفى سنة ٥٩٣هـ، حققه وعلق عليه وبين أدلته ماجد الحمدي، الطبعة الثالثة، بيروت: دار ابن حزم، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

١٠١- مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر تأليف عبدالرحمن بن الشيخ محمد ابن سليمان المعروف بداماد أفندي المتوفى سنة ١٠٧٨هـ، مطبوع بهامشه الدر المنقى للحصكفي، (الطبعة بدون)، بيروت: دار إحياء التراث العربي، (تاريخ النشر بدون).

١٠٢- المجموع شرح المذهب تأليف أبي زكريا محي الدين يحيى بن شرف النووي المتوفى سنة ٦٧٦هـ، مطبوع معه فتح العزيز للرافعي، (الطبعة بدون)، بيروت: دار الفكر، (تاريخ النشر بدون).

١٠٣- المحرر في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل تأليف مجد الدين أبي البركات عبدالسلام بن عبدالله بن تيمية الحراني المتوفى سنة ٦٥٢هـ، مطبوع معه النكت والفوائد السنية على مشكل المحرر لابن مفلح، طبع بمطبعة السنة المحمدية بمصر، ١٣٦٩هـ-١٩٥٠م.

- ١٠٤- المختار للفتوى تأليف عبدالله بن محمود بن مودود بن محمود أبي الفضل مجد الدين الموصلبي المتوفى سنة ٦٨٣هـ، مطبوع مع الاختيار لتعليل المختار للموصلبي، وعليه تعليقات الشيخ محمود أبو دقيقة، (الطبعة بدون) بيروت: دار الفكر العربي، (تاريخ النشر بدون).
- ١٠٥- مختصر لاختلاف العلماء تأليف أبي بكر أحمد بن علي للجصاص الرزازي المتوفى سنة ٣٧٠هـ، دراسة وتحقيق دكتور عبدالله نذير أحمد، للطبعة الأولى، بيروت: دار البشائر الإسلامية، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.
- ١٠٦- مختصر خليل في فقه الإمام مالك تأليف خليل بن إسحاق بن موسى المالكي المتوفى سنة ٧٤٩هـ، مطبوع بهامشه جواهر الإكليل للأزهري، (الطبعة بدون)، بيروت: دار الفكر، (تاريخ النشر بدون).
- ١٠٧- مختصر المعزني لأبي إبراهيم إسماعيل بن يحيى المزني المتوفى سنة ٢٦٤هـ، مطبوع في نهاية كتاب الأم للشافعي، مصحح على النسخة المطبوعة بالمطبعة الأميرية، (الطبعة بدون)، بيروت: دار المعرفة، (تاريخ النشر بدون).
- ١٠٨- المدونة الكبرى رواية سحنون بن سعيد التتوخي عن عبدالرحمن بن القاسم عن إمام دار الهجرة مالك بن أنس المتوفى سنة ١٧٩هـ، مطبوع معه مقدمات ابن رشد، (الطبعة بدون)، بيروت: دار الفكر، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- ١٠٩- مقدمات ابن رشد لبيان ما اقتضته المدونة من الأحكام تأليف أبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد المتوفى سنة ٥٢٠هـ، مطبوع مع المدونة الكبرى للإمام مالك، (الطبعة بدون)، بيروت: دار الفكر، ١٤٠٦-١٩٨٦م.

- ١١٠- المقني تأليف موفق الدين أبي محمد عبدالله بن أحمد بن محمد بن قدامة المتوفى سنة ٦٢٠هـ مطبوع معه الشرح الكبير لأبي الفرج بن قدامة، (الطبعة بدون)، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.
- ١١١- مقني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج تأليف محمد الشربيني الخطيب المتوفى سنة ٩٧٧هـ، مطبوع معه منهاج الطالبين للنووي، (الطبعة بدون)، بيروت: دار الفكر، (تاريخ النشر بدون).
- ١١٢- المقنع في فقه إمام السنة أحمد بن حنبل تأليف موفق الدين أبي محمد عبدالله بن أحمد بن قدامة المقدسي المتوفى سنة ٦٢٠هـ، مطبوع مع المبدع لابن مفلح، (الطبعة بدون)، بيروت: المكتب الإسلامي، ١٩٨٠م.
- ١١٣- منتهى الإرادات في جمع المقنع مع التنقيح وزيادات تأليف تقي الدين محمد بن أحمد الفتوحي الحنبلي الشهير بابن النجار المتوفى سنة ٩٧٢م، تحقيق عبدالغني عبدالخالق، (الطبعة بدون) بيروت: عالم الكتب، ١٣٨١هـ.
- ١١٤- منحة الخالق على البحر الرائق تأليف محمد أمين بن عمر المعروف بابن عابدين المتوفى سنة ١٢٥٢هـ، مطبوع بهامش البحر الرائق لابن نجيم، (الطبعة بدون)، باكستان: مكتبة رشيدية، (تاريخ النشر بدون).
- ١١٥- منهاج الطالبين تأليف أبي زكريا يحيى بن شرف النووي المتوفى سنة ٦٧٦هـ، مطبوع مع مقني المحتاج للخطيب، (الطبعة بدون)، بيروت: دار الفكر، (تاريخ النشر بدون).
- ١١٦- المذهب في فقه الإمام الشافعي تأليف أبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروز آبادي الشيرازي المتوفى سنة ٤٧٦هـ، تحقيق وتعليق

الدكتور محمد الزحيلي، للطبعة الأولى، دمشق: دار القلم، وبيروت: الدار الشامية، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

١١٧- مواهب الجليل لشرح مختصر خليل تأليف أبي عبدالله محمد بن محمد ابن عبدالرحمن المغربي المعروف بالحطاب المتوفى سنة ٩٥٤هـ، مطبوع بهامشه للتاج والإكليل للمواق، الطبعة الثالثة، بيروت: دار الفكر، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

١١٨- النقاية تأليف صدر الشريعة عبيدالله بن مسعود المحبوبي المتوفى سنة ٧٤٧هـ، مطبوع مع فتح باب العناية بشرح النقاية، اعتنى به محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم، الطبعة الأولى، بيروت: شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

١١٩- نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج تأليف شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة بن شهاب الدين الرملي المتوفى سنة ١٠٠٤هـ، مطبوع معه حاشيتي الشيرازي والمغربي الرشدي، الطبعة الأخيرة، بيروت: دار الفكر، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

١٢٠- الهداية شرح بداية المبتدي تأليف برهان الدين علي بن أبي بكر المرغيناني المتوفى سنة ٥٩٣هـ، مطبوع مع فتح القدير لابن الهمام، الطبعة الثانية، بيروت: دار الفكر، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.

١٢١- الوجيز في فقه الإمام الشافعي تأليف أبي حامد محمد بن محمد الغزالي المتوفى سنة ٥٠٥هـ، (الطبعة بدون)، بيروت: دار المعرفة، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

خامساً كتب اللغة:

١٢٢- **طُلُبَةُ الطَّلِبَةِ فِي الاصطلاحات الفقهية** لنجم الدين أبي حفص عمر بن محمد النسفي الحنفي المتوفى سنة ٥٣٧هـ، علق عليه ووضع حواشيه أبو عبدالله محمد حسن إسماعيل الشافعي، الطبعة الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

١٢٣- **القاموس المحيط** لمجد الدين محمد بن يعقوب بن محمد بن إبراهيم الفيروز آبادي الشيرازي الشافعي المتوفى سنة ٨١٧هـ، الطبعة الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

١٢٤- **كشاف اصطلاحات الفنون للعلامة محمد بن علي بن علي بن محمد التهانوي الحنفي** المتوفى بعد سنة ١١٥٨هـ، وضع حواشيه أحمد حسن بسبح، الطبعة الأولى، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

١٢٥- **لسان العرب** تأليف أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفرقي المصري المتوفى سنة ٧١٧هـ، الطبعة الثالثة، بيروت: دار صادر، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

١٢٦- **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير** تأليف أحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي المتوفى سنة ٧٧٠هـ، (الطبعة بدون) (تاريخ النشر بدون).
١٢٧- **معجم مقاييس اللغة** لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا المتوفى سنة ٣٩٥هـ، تحقيق وضبط عبدالسلام محمد هارون، (الطبعة بدون)، بيروت: دار الجيل، (تاريخ النشر بدون).

١٢٨- **المغرب في ترتيب المعرب للإمام اللغوي أبي الفتح ناصر الدين المطرزي** المتوفى سنة ٦١٠هـ، حققه محمود فاخوري وعبد الحميد مختار، الطبعة الأولى، حلب: مكتبة أسامة بن زيد، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

سُداساً كُتِبَ التَّراجم والسِّير:

١٢٩- لُخْبار أبي حنيفة وأصحابه تأليف أبي عبدالله حسين بن علي الصِّيمري

المتوفى سنة ٤٣٦هـ، الطبعة الثانية وهي مصورة عن طبعة وزارة

المعارف والتحقيقات العلمية والأُمور الثقافية للحكومة الهندية، بيروت: دار

الكتاب العربي، ١٩٧٦م.

١٣٠- الاستيعاب في أسماء الأصحاب تأليف أبي عمر يوسف بن عبدالله بن

محمد بن عبدالبر النمري المتوفى سنة ٤٦٣هـ، مطبوع مع الإصابة في

تمييز الصحابة لابن حجر العسقلاني، (الطبعة بدون) بيروت: دار الكتاب

العربي، (تاريخ النشر بدون).

١٣١- أسد الغابة في معرفة الصحابة تأليف عز الدين أبي الحسن علي بن أبي

الكرم محمد بن محمد الشيباني المعروف بابن الأثير المتوفى سنة ٦٣٠هـ،

طبع بالمطبعة الإسلامية في طهران سنة ١٣٧٧هـ، بيروت: دار إحياء

التراث العربي.

١٣٢- الإصابة في تمييز الصحابة تأليف شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر

العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢هـ، مطبوع معه الاستيعاب في أسماء الأصحاب

لابن عبدالبر، (الطبعة بدون)، بيروت: دار الكتاب العربي، (تاريخ النشر

بدون).

١٣٣- الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء تأليف خير الدين الزركلي،

الطبعة التاسعة، بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٩٠م.

١٣٤- أعلام النساء في عالمي العرب والإسلام تأليف عمر رضا كحالة، الطبعة

الخامسة، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

- ١٣٥- تاج التراجم تأليف أبي الفداء زين الدين قاسم بن قطلوبغا السوداني المتوفى سنة ٨٧٩هـ، تحقيق وتقديم محمد خير رمضان يوسف، الطبعة الأولى، دمشق: دار القلم، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.
- ١٣٦- تذكرة الحفاظ تأليف أبي عبدالله شمس الدين محمد الذهبي المتوفى سنة ٧٤٨هـ، تصحيح عبدالرحمن بن يحيى المعلمي، الطبعة الثالثة، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٣٧٦هـ-١٩٥٦م.
- ١٣٧- تقريب التهذيب تأليف شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢هـ، قدم له دراسة وافية وقابله بأصل مؤلفه محمد عوامة، الطبعة الأولى، حلب: دار الرشيد، ١٠٤٦هـ-١٩٨٦م.
- ١٣٨- تهذيب التهذيب تأليف شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢هـ، الطبعة الأولى، بيروت: دار الفكر، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
- ١٣٩- الجواهر المضية في طبقات الحنفية لمحي الدين أبي محمد عبدالقادر بن محمد بن محمد أبي الوفاء القرشي الحنفي المتوفى سنة ٧٧٥هـ، تحقيق الدكتور عبدالفتاح محمد الحلو، الطبعة الثانية، هجر للطباعة والنشر، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.
- ١٤٠- سير أعلام النبلاء تأليف شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي المتوفى سنة ٧٤٨هـ، أشرف على تحقيق الكتاب وخرج أحاديثه شعيب الأرناؤوط، الطبعة الثانية، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

١٤١- طبقات الحنابلة تأليف القاضي أبي الحسين محمد بن أبي يعلى المتوفى سنة ٤٥٨هـ، طبع بمطبعة السنة المحمدية، بيروت: دار المعرفة، (تاريخ النشر بدون).

١٤٢- الطبقات السنية في تراجم الحنفية تأليف تقي الدين بن عبد القادر التميمي الداري الغزي الحنفي المتوفى سنة ١٠٠٥هـ وقيل ١٠١٠هـ، تحقيق الدكتور عبدالفتاح محمد الحلو، الطبعة الأولى، الرياض: دار الرفاعي، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

١٤٣- الفوائد البهية في تراجم الحنفية للعلامة أبي الحسنات محمد عبد الحى الكنوي الهندي المتوفى ١٣٠٤هـ، مطبوع مع التعليقات السننية على الفوائد البهية للمؤلف، عنى بتصحيحه وتعليق الزوائد عليه محمد بدر الدين النعاني، (الطبعة بدون)، بيروت: دار الكتاب الإسلامي، تم طبعه سنة ١٣٢٤هـ.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المستخلص	- ٢٥٣ -
المقدمة	- ٢٥٤ -
المبحث الأول حكم العام	- ٢٥٩ -
المطلب الأول آراء الأصوليين في دلالة العام على الشمول	- ٢٥٩ -
المطلب الثاني مسائل خالف فيها الحنفية هذا الأصل	- ٢٦٠ -
المسألة الأولى تحريم الجمع بين المرأة وعمتها والمرأة وخالتها	- ٢٦٠ -
المسألة الثانية اشتراط النصاب في زكاة الزروع والثمار	- ٢٦٦ -
المبحث الثاني خبر الواحد فيما تعم به البلوى	- ٢٧٣ -
المطلب الأول آراء الأصوليين في قبول خبر الواحد إذا كان فيما تعم به البلوى	- ٢٧٣ -
المطلب الثاني مسائل خالف فيها الحنفية هذا الأصل خطأ! الإشارة المرجعية غير معروفة.	
المسألة الأولى تثنية الإقامة	- ٢٧٤ -
المسألة الثانية حكم صلاة الوتر	- ٢٧٩ -
المسألة الثالثة حكم نقض الوضوء بالخارج النجس من غير السبيلين	- ٢٩٠ -
المبحث الثالث خبر الواحد إذا خالف القياس	- ٢٩٨ -
المطلب الأول آراء الأصوليين في قبول خبر الواحد إذا خالف القياس	- ٢٩٨ -
المطلب الثاني مسائل خالف فيها الحنفية هذا الأصل	- ٣٠٠ -
المسألة الأولى حكم من أكل أو شرب ناسياً وهو صائم	- ٣٠٠ -
المسألة الثانية حكم نقض الوضوء بالقهقهة داخل الصلاة	- ٣٠٣ -
الخاتمة	- ٣٠٩ -
قائمة المصادر والمراجع	- ٣١٠ -
فهرس الموضوعات	- ٣٣٥ -

